النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورجنثاو إلى ميرشايمر"دراسة تقويمية"

د. أحمد محمد وهبان

أستاذ العلوم السياسية

كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية – جامعة الإسكندرية

الملخص

استهدفت هذه الدراسة التعريف بالنموذج الفكري الواقعي في تحليل السياسة الدولية، وأبرز النظريات التي يتضمنها هذا النموذج، وأهم التطورات التي لحقت به خلال العقود الستة الماضية. وعليه تتمحور مادة بحثنا هذا حول تحليل وتقويم النظرية الواقعية عبر تاريخها بدءاً من إسهامات مؤسسها هانز مورجانثو وحتى أطروحات جون ميرشايمر والذي يعد أحد أبرز منظريها في حقبة ما بعد الحرب الباردة ورائد ما يعرف بالواقعية الهجومية، وذلك من خلال عرض أظهر التحديات والانتقادات التي جابهت النموذج الواقعي خلال العقود الستة المنصرمة، والاستجابات الفكرية والردود المفنِدة التي قدمها الواقعيون في إطار التصدي لتلك التحديات والانتقادات التي وُجهت لنموذجهم، ومن ثم الوقوف على مدى نجاح النموذج الواقعي في الاحتفاظ بمكانته المتقدمة بين نظريات تحليل السياسة الدولية.

Abstract

This study aimed to explain the Realistic Paradigm in international politics analysis, and the most prominent theories contained in it, and the most important intellectual developments that have occurred during the past six decades. Accordingly, this study focused on the theoretical analysis of realism throughout its history starting from the contributions of its founder Hans Morgenthau and the end of the contributions of John Mearsheimer, which is one of the leading theoreticians in the post-Cold War and the pioneer of offensive realism. So, it contains an explanation of the most important intellectual challenges and criticism faced by the theories of realism during the past six decades, also contains the most important realists responses to these criticisms and challenges launched by critics of realism, and then we can evaluate whether the realist theory has succeeded in retaining first position among the theories of international politics or not.

مقدمة

ظهرت النظرية الواقعية في أعقاب الحرب العالمية الثانية بمواكبة أجواء دولية حبلى بالتوتر والصراع، وارتباطاً بتغيرات عميقة طالت بنية النسق الدولي وولجت به عصر الثنائية القطبية، بعد أن عصفت الحرب بالقوى القطبية الأوربية التقليدية وهبطت بها إلى مصاف قوى الدرجة الثانية، مفسحة المجال أمام القطبين الأمريكي والسوفييتي لتصدر المشهد والإمساك بلجام السياسة الدولية. واعتبرت النظرية الواقعية حين ظهرت بمثابة الثورة على التوجهات المثالية التقليدية التي هيمنت على تحليل العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى؛ والتي كانت تدور إجمالاً حول البحث عن واقع عالمي يسوده السلام وتحكمه قيم التعاون الإنساني بمنأى عن الأنانية وكل المبادئ غير الخيرة التي جرَّت على البشرية ويلات حرب عالمية مدمرة كان ينبغي عليها، حسب التحليل المثالي، بذل كل الجهود الممكنة لتجنب تكرار حدوثها. وبرغم الصدمة التي أحدثتها النظرية الواقعية في صفوف المنَظِّرين المثاليين فور ظهورها إلا أنها سرعان ما أينعت، وبزغ نجمها في أفق التحليل السياسي، واعتبرت النظرية الأقدر والأكثر مصداقية وفعالية في تحليل عالم السياسة الدولية، وسبر أغواره، والكشف عن مكنوناته وقوانينه، وجملة القواعد الآلية التلقائية الأزلية الحاكمة له والكامنة فيه. ولقد مرت الواقعية خلال العقود الستة المنصرمة بتطورات هائلة واستحدث منظِّروها صوراً عديدة لها في محاولات دائمة لإبقاء توجههم التحليلي في موقع الصدارة، والتصدي لحملات النقد العاصفة التي لاحقت نظريتهم طيلة كل هذه العقود. وعليه تتمحور **مادة بحثنا** هذا حول تحليل وتقويم النظرية الواقعية عبر تاريخها بدءاً من إسهامات مؤسسها هانز مورجنثاو وحتى أطروحات جون ميرشايمر والذي يعد أحد أبرز منظريها في عالم ما بعد الحرب الباردة ورائد ما يعرف بالواقعية الهجومية.

وتأسيساً على ما تقدم تأتي العديد من التساؤلات التي تشكل مجتمعة **مشكلة البحث**، ويأتي في مقدمة هذه التساؤلات تساؤل رئيسي قوامه: هل لاتزال النظرية الواقعية تحتفظ بمكانتها المتصدرة بين نظريات تحليل السياسة الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة؟ وتتدرج تحت هذا التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية لعل من أبرزها: ما صلب النظرية الواقعية؟، وهل الواقعية هي مجرد نظرية أم أنها نموذج فكري وتيار تنظيري أشمل؟، وما أبرز التطورات الفكرية التي لحقت بالنظرية الواقعية عبر العقود الستة المنصرمة؟، وماهي أبرز التحديات والانتقادات التي واجهت النظرية الواقعية عبر تاريخها

ولاسيما في أعقاب انتهاء الحرب الباردة؟، وكيف تصدى المنظرون الواقعيون لهذه التحديات والانتقادات؟

وبناءً عليه فإن هذا البحث **يستهدف** الإجابة عن جملة التساؤلات التي طرحناها سلفاً، حيث نسعى إلى التعريف بالنظرية الواقعية؛ أو بالأحرى النموذج الفكري الواقعي في تحليل السياسة الدولية، وأبرز النظريات التي يتضمنها هذا النموذج، وأهم التطورات الفكرية التي لحقت به خلال العقود الستة الماضية، وأظهر التحديات والانتقادات التي جابهته، والاستجابات الفكرية والردود المفنِّدة التي قدمها الواقعيون في إطار التصدي لتلك التحديات والانتقادات التي وُجِّهت لنموذجهم، ومن ثم الوقوف على مدى نجاح النموذج الواقعي في الاحتفاظ بمكانته المتقدمة بين نظريات تحليل السياسة الدولية.

وارتباطاً بمشكلة البحث وهدفه رأينا أن يتضمن **أربعة مباحث وخاتمة** على النحو التالي:

المبحث الأول: في النظرية الواقعية الكلاسيكية

المبحث الثاني: في النظرية الواقعية البنيوية

المبحث الثالث: في الاتجاهات التنظيرية المستحدثة للواقعية البنيوية

المبحث الرابع: في تقويم النظرية الواقعية (التحديات – الانتقادات – القدرة على الرد)

وأما **الخاتمة** فتتضمن بطبيعة الحال أظهر ما خلصنا إليه من نتائج تتعلق بهدف البحث.

المبحث الأول: في النظرية الواقعية الكلاسيكية

يرى هولستي Holsti أن ثمة أمريكيين عديدين في الماضي كألكسندر هاميلتونAlexander Hamilton قد ارتبطوا بمنظور واقعي في تصورهم للعلاقات الدولية، غير أن الجذور الفكرية المعاصرة للواقعية كانت أوربية إلى حد كبير. ويمكن القول، حسب هولستي، إن أبرز ثلاث شخصيات في هذا الصدد كانت الدبلوماسي والمؤرخ إدوارد هاليت كار Edward Hallet Carr، والجغرافي نيكولاس سبيكمان Nicholas Spykman، والمنظر السياسي هانز مورجنثاو Hans Morgenthau. وهناك أوربيون آخرون أسهموا بنصيب وافر في الفكر الواقعي مثل جون

هيرز John Herz، وريمون آرون Raymond Aron، وهيدلي بول Hedley Bull، ومارتن وايت Martin Wight، بينما يتمثل الأمريكيون البارزون ممن ينتمون إلى المدرسة الواقعية، كما يقول هولستي، في كل من العالمين أرنولد ولفرز Arnold Wolfers، ونورمان جريبنر Norman Graebner، والدبلوماسي جورج كينان George Kennan، والصحفي والتر ليبمان Walter Lippmann، واللاهوتي رينولد نيبور Reinhold Niebuhr (Holsti, pp. 3-4). وقد ترسخت النظرية الواقعية غداة انتهاء الحرب العالمية الثانية كتيار فكري رافض للتيار المثالي أو الليبرالي الذي هيمن على تحليل السياسة الدولية خلال حقبة ما بين الحربين العالميتين. حيث كانت المثالية أو الليبرالية قد ازدهرت في أعقاب الحرب العالمية الأولى من خلال تحليلات مؤرخين شهيرين حال سيدني فاي Sidney Fay، وكاميللي بلوخ Camiille Bloch، وبيير رينوفان Pierre Renouvin، وجورج جوتش George Peabody Gooch، وعديدين غيرهم. وقد ظهرت هذه النظرية استجابة للحاجة إلى معرفة وفهم المأساة التي شكلها الصراع العالمي الأكثر تدميراً حتى ذلك الحين، وفي إطار محاولة لإيجاد طريقة تُجنِّب العالم هكذا كارثة مادية وبشرية في المستقبل (Serban, 2013, p. 55).

وتُوَصِّف الذهنية الليبرالية الإنسان كمخلوق يتميز بالعقل ولديه قدرات تؤهله للتغلب على أسوأ المظاهر السيئة التي تنطوي عليها بيئته الطبيعية والاجتماعية من خلال إعمال حصيلته المعرفية المتنامية دوماً. أما المشاكل الاجتماعية كالحرب مثلاً فمردها إما لعدم توافر المعلومات أو لأخطاء (وإن كانت قابلة للإصلاح) في البنى المؤسسية. إن الإنسان بطبيعته هو باحث عن الكمال حسب النظرية الليبرالية أو على أقل تقدير هو كائن إصلاحي أو راغب دوماً في الإصلاح حسب بعض الآراء الأكثر تشاؤماً بين الليبراليين مثل كيكاثيس Kukathas (Shimko, 1992, p. 285). وعليه فإن الليبرالية تتأسس على تقييم متفائل للإنسان وقدراته، أو كما يقول ديفيد سيدورسكي David Sidorsky : "حين ننظر إلى الليبرالية كعقيدة علمانية تتمحور رؤيتها حول ثلاثة مفاهيم رئيسية هي: الإنسان والمجتمع والتاريخ. هي ببساطة تنظر إلى الإنسان باعتباره كائناً تواقاً إلى الحرية ولديه المقدرة على ممارسة عملية الاختيار العقلاني الرشيد، في حين تتبنى منظوراً للمؤسسات الاجتماعية قوامه أنها في حالة دائمة من إعادة التشكيل، وأما رؤيتها للتاريخ ففحواها أنه يمثل حالة من التطور التدريجي

نحو الكمال تتأسس على إعمال العقل البشري في تطوير مؤسسات المجتمع" (Shimko, 1992, p. 285).

وفي ذات سياق هذا التيار المثالي جاءت فكرة للرئيس الأمريكي وودرو ويلسون طرحها في ثنايا نقاطه الأربع عشرة إبان سنوات الحرب العالمية الأولى، حيث دعا إلى إعمال نظام الأمن الجماعي كبديل لنظام ميزان القوة الذي حكم السياسة الدولية منذ إنشاء المحالفة المقدسة عام 1815. وقد تجسدت هذه الفكرة في منظمة عالمية تأسست بمقتضى مقررات فرساي عام 1919؛ هي منظمة عصبة الأمم (Serban, 2013, pp. 55, 56). ويعتبر البعض فكرة الأمن الجماعي بمثابة ولادة جديدة للتيار الليبرالي أو المثالي كأول توجه أيديولوجي في تحليل العلاقات الدولية ربما يجد أحد أهم أصوله التاريخية في كتاب الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط Immanuel Kant؛ السلام الدائم Perpetual Peace عام 1795، وهو الكتاب الذي تناول كانط من خلاله فكرة السلام العالمي بمختلف زواياها. لقد كانت النظرية المثالية طوباوية إلى حد ما، حيث تأسست على قناعة أساسية بأن البشر ذوو طبيعة خيرة، وليست لديهم الرغبة في الدخول في صراعات من أي نوع. ثم إن السلبيات التي جلبتها الحرب سوف تدفع الناس إلى حل خلافاتهم عبر التفاوض والحوار. ولقد شجعت مشاعر مناهضة الحرب التي سادت العالم على نطاق واسع غداة الحرب العالمية الأولى على ترسيخ التفكير المثالي، على الأقل حتى التثبت من فشل عصبة الأمم وقيام الحرب العالمية الثانية، والتي اعتُبر قيامها دليلاً على فشل النظرية المثالية والحاجة إلى نظرية بديلة (Serban, 2013, pp. 55, 56).

وعلى النقيض من هذا الطرح الليبرالي المثالي راح الواقعيون يؤكدون على أن أي تحليل موضوعي للشئون الدولية يتعين أن يركز على علاقات القوة بين الدول، وهذا يعني الابتعاد عن الخطاب السياسي الطوباوي والتركيز على حقائق الواقع القائم. وتلكم، على حد قول البعض، هي نقطة الانطلاق القوية التي يتميز بها الواقعيون (Sutch& Elias, 2007, p. 142). وكان المؤرخ والدبلوماسي الإنجليزي إداورد هاليت كار من أوائل المفكرين الواقعيين الذين شككوا في الفكر المثالي إلى حد اعتباره نوعاً من التقنيع السياسي لخدمة مصالح بعض الدول، حيث أوضح في ثنايا نقده لليبرالية، خلال حقبة ما بين الحربين العالميتين، أن مقولات السلام والعدالة التي عبر عنها ويلسون وإيدن وبرياند كانت تمثل صلب المصلحة القومية للحلفاء المنتصرين، كما أن المثل التنويرية الإنسانية

والكونية التي تأسست عليها الليبرالية والتي تم تطويرها خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر؛ لم تكن تهدف سوى إلى الحفاظ على الأوضاع الدولية القائمة المواتية للملكية الفرنسية حينذاك (Sutch& Elias, 2007, p. 142).

يشار كذلك إلى أن كار، والذي يعتبره البعض إلى جانب مورجنثاو أحد أبوي النظرية الواقعية، راح في كتابه الشهير أزمة العشرين سنة The Twenty Years' Crisis؛ يؤكد على أن العلاقات الدولية يتعين أن تقوم على أساس توازن القوى باستلهام الدور المحوري الذي لعبته بريطانيا العظمى في السياسة العالمية (Serban, 2013, pp. 55, 56). كما كان من أبرز معالم فكره الواقعي مقولات من قبيل أن التاريخ هو سلسلة من الأسباب والنتائج يمكن فهمها بطبيعة الحال من خلال الجهد الفكري؛ لكنها أبداً ليست من محض الخيال، وأن النظرية لا تخلق التطبيق أو الممارسة، ولكن التطبيق هو الذي يخلق النظرية، وكذا أن الأخلاق لا تحكم السياسة وإنما السياسة هي التي تحدد الأخلاق (Donnelly, 2000, p. 8).

ولا يفوتنا في هذا المقام أن نشير إلى دور جورج كينان George F. Kennan في نقد النظرية المثالية وترسيخ الفكر الواقعي. حيث يعتبر ذلك المفكر الاستراتيجي والدبلوماسي الأمريكي الشهير أحد أبرز أعمدة النظرية الواقعية، والتي استناداً إليها أسس سياسة الاحتواء Containment التي انتهجتها الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة، والتي دعا إليها من خلال مقالته الشهيرة المنشورة في يوليو عام 1947بمجلة الشئون الدولية Foreign Affairs، والتي عنونّها: مصادر السلوك السوفييتي The Sources of Soviet Conduct، حيث طالب باتخاذ سياسة متشددة تجاه الاتحاد السوفييتي والتخلص من الموروث المثالي الذي حكم السياسة الخارجية الأمريكية طويلاً وتسبب في كثير من المتاعب (Mearsheimer, 2012, pp. vii-xlvii).

ومهما يكن الأمر فإنه يُنظَر على نطاق واسع إلى **هانز مورجنثاو باعتباره مؤسس النظرية الواقعية الكلاسيكية** ومُرسي دعامتيها التحليليتين الرئيسيتين؛ القوة والمصلحة القومية. ومورجنثاو ذلك الرمز البارز في السياسة الدولية خلال القرن العشرين؛ هو المحلل السياسي الأمريكي، ألماني المولد، ومستشار وزارة الخارجية الأمريكية في شئون السياسة الخارجية. وقد قدم مورجنثاو عدة كتب في

العلاقات الدولية كان الأشهر بينها **كتاب السياسة بين الأمم Politics Among Nations** الذي صدرت طبعته الأولى عام 1948، واعتبر من قبل الكثيرين التدشين الحقيقي للنظرية الواقعية في تحليل السياسة العالمية (Serban, 2013, p. 57). والناظر في كتاب مورجنثاو السياسة بين الأمم سرعان ما يكتشف اثنين من العناصر الرئيسية التي تقوم عليها الواقعية، يتمحوران حول كون الدولة الفاعل الدولي الأهم في مضمار السياسة الدولية، واتسام سلوكها بالعقلانية أو الرشد. وبرغم ذلك فإن هذه المسائل تبدو هامشية في تحليل مورجنثاو مقارنة بالمسائل التي ركز عليها حال القوة، والصراع، والطبيعة البشرية، كما يتضح أن رؤية مورجنثاو لدور القوة في السياسة الدولية لا يمكن فصله عن دورها في تحريك سلوك الإنسان. كما أن الطبيعة البشرية التي هي صلب نظريته في السياسة الدولية هي من وراء كل شيء آخر، أو على حد قوله: "في الطبيعة البشرية تجد القوانين الحاكمة للسياسة الدولية جذورها"، وكذلك: " العالم هو نتاج للقوى الكامنة في الطبيعة البشرية". والطبيعة البشرية لديه تتسم بالأنانية، والرغبة الجامحة في القوة إلى حد الشهوة، كما أن جوانب الفجور المتأصلة في النفس الإنسانية تهيمن على كل أعمال الإنسان. أو على حد قول مورجنثاو:"إن الرغبة الخالدة في القوة التي تجعل من الشر مهيمناً أبدياً على كل أعمال الإنسان. هنا حيث الفساد والخطيئة التي تقحم نفسها حتى في أطيب النوايا ولو بقطرة من الشر فتفسدها. إذ، على سبيل المثال، تستحيل الكنائس منظمات سياسية، والثورات تتحول إلى ديكتاتوريات، وحب الوطن يُعبَر عنه من خلال السلوك الإمبريالي" (Shimko, 1992, pp. 291-292).

وعليه فقد **مثلت الطبيعة البشرية، التي هي شريرة، عنصراً مركزياً في المنظور الواقعي الكلاسيكي للعلاقات الدولية،** فطبيعة البشر حسب هذه النظرية قوامها الأنانية والجشع، كما تتسم بالاندفاع العاطفي وشهوة القوة. أو كما يشير مايكل جوزيف سميث Michael Joseph Smith في تحليله الأخير عن الفكر الواقعي؛ فإن الواقعيين يفترضون تمكُّن نزعات الشر من النفس الإنسانية، وشيوع حالة دائمة من العداء الشامل بين بني البشر رجالاً ونساءً. وهذا التحليل يتفق عليه الواقعيون، حسب سميث، ابتداءً من ثيوسيديدس Thucydides (Shimko, 1992, p. 286). وفي ذات السياق يؤكد ديفيد ميرس في دراسته عن كينان أن الواقعيين الأبرز المتمثلين في كل من رينولد نيبور، وهانز مورجنثاو، وهنري كيسنجر، وكذلك جورج كينان؛ تتطابق تحليلاتهم بصدد السياسة الدولية، إذ تنطلق

كلها من افتراض تشاؤمي عن الطبيعة البشرية. وهذا الافتراض لم يُشَر إليه عرضاً في ثنايا التحليل وإنما هو يمثل حجر الزاوية في التحليل الواقعي الكلاسيكي قاطبة. والتركيز على الطبيعة البشرية في التحليل الواقعي، كما يشير سميث، لم يكن وليداً لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وإنما يرتد إلى ثيوسيديوس (460 ق.م. – 395 ق.م.)؛ الذي أكد أنه "في وقت الحرب فإن الطبيعة البشرية تُظهِر استعداداً دائماً للأعمال المشينة والدوس على أية قوانين قائمة، حيث تسفر عن وجهها الحقيقي بكل جلاء وفخر ككيان غير قادرٍ على التحكم بالعواطف، متجاوزٍ لقيمة العدالة، وعدوٍ لكل شيء حاكم له" (Shimko, 1992, p. 287).

يشار كذلك إلى أن مكيافيللي (1469: 1527) كان من أبرز الواقعيين التاريخيين الذين أكدوا على الطبيعة الشريرة للنفس الإنسانية وأثرها في عالم السياسة. حيث عبر عن ذلك، على سبيل المثال، بقوله: " في عالم السياسة من الضروري أن نضع في الاعتبار أن كل الرجال شريرون، وأنهم يتحينون الفرص للتنفيس عما يملأ عقولهم من شرور". كما كان مكيافيللي يتعامل استناداً إلى أن ثمة من الأنانيين ما يكفي لجعل أي افتراض آخر أمراً محفوفاً بالمخاطر إلى حد كبير. وذلكم هو ما اعتبره كل من نيبور ومورجنثاو توصيفاً معبراً عن الواقع تماماً (Donnelly, 2000, p. 9).

وعلى ذات منوال واقعية مكيافيللي التشاؤمية بصدد الطبيعة البشرية؛ سار توماس هوبز Thomas Hobbes (1588: 1679) حين وصف حالة الطبيعة بأنها حالة شر وتعدي، تسودها الحرب الدائمة بين الفرد والفرد والكل والكل، وحيث الإنسان ذئب لأخيه الإنسان (Rossello, 2012, pp. 255- 279).

وبالعودة إلى الواقعيين المعاصرين نجد أن الأمريكي رينولد نيبور (1892: 1971) برغم لاهوتيته كان يتبنى نفس تصور الواقعيين الكلاسيكيين، من قدامى ومحدثين، بصدد الطبيعة الشريرة للنفس الإنسانية، فحسب نيبور تتجذر مأساة الطبيعة البشرية في غريزة الأنانية في الإنسان ورغبته في القوة. ففي كتابه الشهير الإنسان الأخلاقي والمجتمع اللاأخلاقي Moral Man and Immoral Society يرى نيبور أن انقياد العقل للتعصب والعاطفة وما يترتب عليه من إصرار على الأنانية غير العقلانية لاسيما في سلوك الجماعات؛ كلها أمور تجعل من الصراع الاجتماعي حتمياً في التاريخ

الإنساني ربما إلى نهايته البعيدة. إن الإنسان، وفقاً لنيبور، جاهل ومنغمس في حدود عقله المحدود الذي يكابر بأنه غير محدود، وبالتالي فإن كل مساعيه الفكرية والثقافية ستصبح مشوبة بخطيئة الغرور، كما أن غرور الإنسان ورغبته في القوة سوف يدمران كل إمكانية للإبداع (Shimko, 1992, p. 288).

وفي ذات السياق كان باترفيلد Butterfield يرى أنه: في داخل الدولة يتم ترويض الطبيعة البشرية من قبل السلطة السياسية القائمة، أما في البيئة الدولية فإن الفوضى لا تسمح فحسب بظهور آثار طبيعة البشر بل إنها تحفز أسوأ جوانب الطبيعة البشرية لكي تعبر عن نفسها؛ إنها ذات الطبيعة البشرية التي قد تبدو في ظروف معينة متسامحة غير أنها قادرة على أن تصير بشعة في ظروف أخرى (Donnelly, 2000, p. 10).

يشار كذلك إلى أن جورج كينان، في إحدى محاضراته العامة بسويسرا بعد سنوات من انتهاء الحرب العالمية الثانية، راح يتساءل على الملأ عن مدى قدرة الإنسان على الحفاظ على مجتمع متحضر وبكر، وبدا متشككاً في إمكانية ذلك استناداً إلى أن الإنسان، في تصوره، لايزال حيواناً يعتمد بحكم طبيعته الفطرية على القتال (Shimko, 1992, p. 290).

ويذكر البعض أن ثمة ساسة معاصرين أعلاماً قد التزموا في سياساتهم بنهج الواقعية وانطلقوا من ذات النظرة التشاؤمية بصدد الطبيعة البشرية. فنجد مثلاً ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية وهي الحرب التي أكسبته خبرات بمواقف الحرب تفوق خبرات كافة نظرائه من الساسة المعاصرين؛ كان يؤكد دوماً، استناداً إلى خبراته العملية الواسعة، على أن النفس البشرية صراعية بطبيعتها، وأن السبيل الوحيد لفهم السياسة العالمية هو فهم توزيع القوة في العالم. كما أنه كان قد أكد في خطاب ألقاه بزيوريخ عام 1946 على ضرورة تدشين اتحاد أوربي بغية تحقيق التوازن في توزيع القوة على مستوى العلاقات الدولية (Serban, 2013, p. 57). كذلك يعتبر البعض جورج كليمنصو رئيس وزراء فرنسا إبان مؤتمر فرساي غداة الحرب العالمية الأولى والملقب بالنمر؛ أحد منظري الواقعية في العلاقات الدولية. وهو السياسي الذي كان معروفاً بتشدده والذي أكد على أن الحياة هي صراع دائم سواء في حال الحرب أو حتى في حال السلم (Serban, 2013, p. 57).

وجملة القول في شأن ما تقدم أن المنطلق الرئيسي للواقعيين الكلاسيك، على حد قول البعض، يتأسس على كون البشر أنانيين وصراعيين بطبيعتهم، وبالتالي فإنه يتعين علينا أن نركز على كيفية مطاردة البشر لمصالحهم، وكيف يكتسبون القوة كي يحققوا هذه المصالح. إن المؤكد أن البشر سيسعون دوماً إلى تحقيق مصالحهم ولن يترددوا في استخدام كل قوة تتاح لهم من أجل ذلك، مع التسليم بأنه لا توجد مصالح واحدة متفق عليها بين كل البشر، كما لا توجد وسائل واحدة لتحقيق تلك المصالح، حيث تتسم المصالح والوسائل بالتغير عبر الزمن. وكذلك الحال على صعيد الدول حيث تسعى كل دولة إلى تحقيق مصالحها في ضوء عناصر القوة المتاحة لها، فالدولة القوية سوف تسعى إلى فرض إرادتها وإملاء شروطها في السياسة الدولية باستخدام قوتها البحرية أو النووية أو حتى مقدراتها السياسية والاقتصادية، لذلك يتعين، حسب مورجنثاو، أن نلم بعناصر قوة الدولة كالجغرافيا، والموارد الطبيعية، والمقدرة الصناعية، ومستوى الاستعداد العسكري، والسكان، والشخصية القومية والروح المعنوية، وكفاءة الدبلوماسية، ونظام الحكم (Sutch& Elias, 2007, pp. 48-49). أما الاستقرار الدولي، وفقاً للمنطق الواقعي، فيمكن تحقيقه من خلال نوع من التوافق بين القوى الدولية بما يؤدي إلى الحفاظ على ميزان القوة Balance of Power فيما بينها، وبالتالي يصبح هذا التوافق الدولي هو آلية الحفاظ على حالة الاستقرار المنشودة كما يرى مورجنثاو (Sutch& Elias, 2007, pp. 48-49).

وعلى صعيد المعالم الفكرية الأساسية للواقعية الكلاسيكية تركز دراسات عديدة على **المبادئ الستة التي أوردها هانز مورجنثاو في كتابه السياسة بين الأمم، باعتبارها الدعامات الرئيسية في التحليل الواقعي للسياسة الدولية. وتتمثل هذه المبادئ في** (Sutch& Elias, 2007, p. 47):

أولاً: تعتقد الواقعية أن الظواهر السياسية، شأنها شأن غيرها من الظواهر الاجتماعية، تحكمها قوانين موضوعية تجد جذورها في الطبيعة الإنسانية ذاتها.

ثانياً: الدعامة البارزة التي تستند إليها الواقعية السياسية في فهم وتحليل بيئة السياسة الدولية تتمثل في مفهوم المصلحة القومية، والتي يمكن تمثلها في القوة. أو بتعبير آخر يورده البعض؛

المصلحة محددة في إطار القوة هي غاية موضوعية لدى كل الدول وإن كانت ليست ذات مضمون ثابت ونهائي.

ثالثاً: تفترض الواقعية أن مفهومها المحوري المتمثل في استهداف القوة يعد معياراً موضوعياً صالحاً لتفسير سلوك الدول على المستوى العالمي.

رابعاً: تدرك الواقعية السياسية أهمية القيم الأخلاقية، إذ بينما قد يضحي الفرد بحياته في سبيل مبدأ أخلاقي؛ تجد الدولة أعظم مبادئها الأخلاقية في ضمان البقاء أو الاستمرارية. أو على حد قول البعض (Lasan, 2012, pp.39-40) فإنه لا يتصور التزام الدول في تفاعلاتها بالقيم الأخلاقية العالمية في صورتها المجردة، إذ يتم تحديد معايير للقيم تأخذ في الحسبان الظروف الزمانية والمكانية لكل موقف.

خامساً: ترفض الواقعية السياسية فكرة التزام الدول في علاقاتها بالقواعد الأخلاقية المعروفة في الكون، ذلك بأنها قد تعلم ما هو خير وما هو شر في السياسة الدولية، لكنها تظل دائمة ملتزمة بتحقيق مصلحتها المتمثلة في بلوغ القوة بمنأى عن أي تزيد أخلاقي أو حماقة سياسية. وبالتالي فإنه، على حد قول البعض (Lasan, 2012, pp.39-40)، يتعين التمييز بوضوح بين التطلعات الأخلاقية المتعلقة أحياناً بدولة ما والقوانين الأخلاقية الشائعة.

سادساً: تحرص الواقعية السياسية على استقلالية المجال السياسي كما يحرص الاقتصاديون والقانونيون والأخلاقيون على مجالاتهم. كما أن سائر المجالات الأخرى، على حد قول البعض (Lasan, 2012, pp.39-40)، يتعين أن تكون تابعة للمجال السياسي.

وفي ذات السياق يذكر ويليامز Williams أن قوام واقعية مورجنثاو يمكن إيجازه في التأكيد على أن ثمة قوانين موضوعية حاكمة لعالم السياسة، والاعتقاد في إمكانية تطوير نظرية عقلانية تعكس هذه القوانين الموضوعية. كما أنها تعتقد أيضاً، بناءً عليه، في إمكانية التمييز داخل عالم السياسة بين الحقائق والآراء، أي بين الحقيقة الموضوعية العقلانية المدعمة بالأدلة والمنطق السببي من جهة؛ والأحكام الذاتية غير المرتكزة على الحقائق والتي يحكمها التحيز والتمني من جهة أخرى (Williams, 1993, P. 106)

ويذكر إسماعيل صبري مقلد أن الواقعية ترى نفسها أكثر النظريات اتصالاً بالواقع الدولي وتعبيراً عن أوضاعه. ودعامتا التحليل في النظرية الواقعية لمورجنثاو هما فكرة المصلحة وفكرة القوة. والقوة السياسية Political Power التي تعنيها هذه النظرية الواقعية هي مدى التأثير النسبي الذي تمارسه الدول في علاقاتها المتبادلة، وهي بذلك لا يمكن أن تكون مرادفاً للعنف بأشكاله المادية والعسكرية، وإنما هي أوسع نطاقاً من ذلك بكثير، فهي النتاج النهائي – في لحظة ما – لعدد كبير من المتغيرات المادية وغير المادية، والتفاعل الذي يتم بين هذه العناصر والمكونات هو الذي يحدد في النهاية حجم قوة الدولة، وبحسب هذا الحجم تتحدد إمكانياتها في التأثير السياسي في مواجهة غيرها من الدول، ومن هنا تنظر النظرية الواقعية إلى العلاقات الدولية على أنها صراع مستمر نحو زيادة قوة الدولة واستغلالها بالكيفية التي تمليها مصالحها واستراتيجياتها؛ بغض النظر عن الآثار التي تتركها في مصالح الدول الأخرى (مقلد، 1987، ص 18، 19).

ويرى ساتش وإلياس Sutch and Elias أنه على الرغم من وجود اختلافات دقيقة عديدة بين أنصار النظرية الواقعية فإن العناصر المشتركة بين الواقعيين تتمثل في: حالة الفوضى الملازمة لحالة الطبيعة، والسعي المحموم من جانب اللاعبين إلى القوة تحقيقاً للمصلحة الذاتية، وأولوية القوة على العدالة والقيم الأخلاقية، واعتبار الدولة الفاعل الرئيسي في السياسة الدولية، والادعاء بأن هذه العناصر تؤدي إلى دراسة موضوعية أو علمية بحق للعلاقات الدولية (Sutch& Elias, 2007, p. 44).

ووفقاً لهذه القناعات الواقعية فإن الجماعات (الدول)، حسب شوارزنبرجر Schwarzenberger، تعتبر بقاءها هو غاية المنتهى، كما أن كل الوسائل التي تلجأ إليها الدول في سبيل الحفاظ على الذات مبررة، ثم إن للقانون والأخلاق مكانة ثانوية في العلاقات الدولية (Donnelly, 2000, p. 8).

إن السياسة الدولية، حسب مورجنثاو، شأنها شأن عالم السياسة قاطبة ليست إلا حالة صراع من أجل القوة، كما أن العلاقات بين الدول هي علاقات قوى لا يحكمها سوى قانون واحد هو قانون المصلحة القومية. إن القوة والمصلحة والصراع ظواهر لصيقة بالبيئة الدولية، وهي كلها ترتد إلى أصل

واحد هو الطبيعة البشرية التي قوامها الشر والأنانية. ومن هنا كان اصطدام النظرية الواقعية الطبيعي بالنظرية المثالية أو الليبرالية. فلقد انتقد أنصار الواقعية نظام الأمن الجماعي مجسداً في عصبة الأمم واعتبروه نظاماً فاشلاً، كما اعتبروا أن توازن القوى هو أفضل السبل لاستقرار العلاقات الدولية. لذلك فقد ركزوا تحليلاتهم على هذا المفهوم وقدموا عدداً من النقاط الحيوية اعتبرت أساس نظريتهم. ولعل أهم هذه النقاط أن الواقعيين يرون أن ميزان القوة هو أمر ضروري جداً لمنع هيمنة قوة وحيدة على النسق الدولي. وتوزان القوى قد يحدث تلقائياً أو مصادفة أو حتى وفقاً لاستراتيجية تقوم على التقارب الواعي للدول في سبيل الحفاظ على الوضع الراهن للقوة في السياسة العالمية بكافة الوسائل الممكنة. ويدللون على ذلك بموقف القوى الدولية خلال مؤتمر برلين عام 1878 والذي تم عقده على أثر الحرب الروسية التركية، حيث لم تسمح القوى العظمى وقتذاك لروسيا بالاحتفاظ بمكاسبها الإقليمية الكبرى جراء الحرب سواء في منطقة البلقان أو مضيقي البوسفور والدردنيل، وهي المكاسب التي لو استمرت لهددت الوضع القائم حسب رؤية القوى الدولية المؤتمرة في برلين (Serban, 2013, p. 57).

وفي ذات السياق يذكر ستيفن والت أن الواقعيين الكلاسيكيين حال هانز مورجنثاو ورينولد نيبور يرون أن الدول، مثل البشر، لديها رغبة فطرية في الهيمنة على الآخرين، وأن هذه الرغبة هي ما يدفع الدول نحو الحرب. وقد ركز مورجنثاو أيضاً على مفردات الواقعية الكلاسيكية مثل، التعددية القطبية، ومنظومة ميزان القوة، وقال بأن منظومة القطبية الثنائية القائمة على التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي تتسم بالخطورة مقارنة بغيرها (Walt, 1998, P. 31).

وتتعين الإشارة إلى أن أفكار مورجنثاو قوبلت باستياء بالغ من قبل الباحثين الليبراليين والذين هم تقليدياً إحدى الفئات الأكثر انتشاراً في الولايات المتحدة، حيث هاجموا تلك الأفكار بعنف ورفضوا أقوال من قبيل، الطبيعة البشرية الشريرة وتأثيرها في السياسة الدولية، وأن عالم السياسة الدولي شأنه شأن عالم السياسة الداخلي هو عالم الصراع من أجل القوة، وأن الأصل في البشر هو السعي فرادى وجماعات إلى الهيمنة. وعلى سبيل المثال فقد علق الليبرالي جستن روزنبرج Justin Rosenberg ممتعضاً على مقولات هانز مورجنثاو بقوله: " انتقى مورجنثاو بعض وجهات النظر السطحية عن

خصائص الطبيعة البشرية دون أن ينفذ إلى لب هذه الطبيعة وجوانبها المتطورة، وراح يستند إلى هذه الخصائص غير الواضحة كأساس فلسفي للنظرية الواقعية" (Shimko, 1992, p. 292).

وفي المقابل اعتُبرت الواقعية، على الأقل في نظر أتباعها وأشياعها الكُثر، الاتجاه التنظيري المهيمن خلال حقبة الحرب الباردة، وهي تصور الشئون الدولية كحالة صراع من أجل القوة بين دول تسعى إلى مصالحها الذاتية، كما سادت بصفة عامة نظرة الواقعية التشاؤمية بصدد احتمالات التخلص من الصراع والحرب. وترتد هيمنة الواقعية خلال سنوات الحرب الباردة إلى أنها قدمت تفسيراً اتسم بالبساطة مع العمق للحرب والتحالفات والإمبريالية ومعوقات التعاون وغيرها من الظواهر الدولية، ذلك إلى جانب أن تركيزها على فكرة التنافس أو الصراع كان متناغماً مع نمط العلاقات السائد آنذاك بين القطبين الأمريكي والسوفييتي(Walt, 1998, P. 31) .

وفي ذات سياق الشد والجذب تباينت مواقف الفريقين الواقعي والليبرالي حول كنه النظرية الأكثر تأثيراً في السياسة الخارجية الأمريكية المعاصرة. فالواقعيون ينطلقون من أن التقاليد الليبرالية أثرت في التفكير الأمريكي بصدد السياسة الدولية لحقبة طويلة، والتحليل الأكثر شيوعاً في هذا السياق هو أن قيم الأخلاقية والتزام القانون وحسن النوايا قد حكمت السياسة الخارجية الأمريكية طيلة فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية. غير أن الولايات المتحدة، حسب هذا التحليل، اضطرت رغم أنفها غداة تلك الحرب إلى التخلي عن الليبرالية والتزام الواقعية، بحيث ذهبت قيم ويلسون وسادت المشهد قيم هانز مورجنثاو (Shimko, 1992, pp. 282– 283). ويشكك البعض من الليبراليين في هذا الطرح مستنكفاً أن تحل الواقعية محل الليبرالية المتجذرة تقليدياً في التفكير الأمريكي المحافظ بطبيعته، وأن الأسس الأولية للواقعية الكلاسيكية تم إرساؤها في المقام الأول بفعل تحليلات العلماء الأمريكيين المهاجرين من أوربا حال هانز مورجنثاو ونيكولاس سبيكمان وجورج ليسكا وهنري كيسنجر، وهو الفكر الذي لم يجد صدى لدى معظم المفكرين أمريكيي الجذور. أو على حد قول روبرت كوكس Robert Cox فإن هذا الفكر وفد عن طريق المفكرين ذوي التكوين الفكري الأوربي حال رينولد نيبور، وهانز مورجنثاو الذي قدم صورة أكثر تشاؤماً عن الجنس البشري الذي توجهه القوة، وهي الصورة التي تم إقحامها في المشهد الأمريكي الذي كان مفعماً بالنزعة التفاؤلية للقرن الثامن عشر، وطموحات الاعتقاد في التقدم التي سادت منذ القرن التاسع عشر. وبرغم أن خطاب الواقعية القائم على أفكار القوة، وميزان

القوة، والصراع، إلخ، لاقى بعض القبول في أوساط المعارضين والمؤيدين للسياسة الأمريكية على حد سواء، إلا أنه يمكننا القول،حسب كوكس، إن هذا الاتجاه لم يتجذر في الواقع الأمريكي بالصورة التي يروج لها على نطاق واسع (Shimko, 1992, pp. 282– 283)..

وهكذا فعلى الرغم من الرواج الكبير الذي صادفته النظرية الواقعية لاسيما خلال حقبة الحرب الباردة؛ ظل الليبراليون يرفضون الاعتراف بتراجع نظريتهم، وظلوا مصرِّين على توجيه سهام نقدهم إلى النظرية الواقعية واصمين إياها باللاأخلاقية التي يأباها الضمير الأمريكي المفعم بالمثالية على حد زعمهم، وأكدوا في غير مناسبة أن هذه النظرية هي من خلق العقل الأوربي وخلعوا عنها كل لباس أمريكي. ولم يقتصر هذا النقد على الواقعية الكلاسيكية وإنما طال الصور المستحدثة للنظرية الواقعية على نحو ما سنعرض في المباحث التالية.

المبحث الثاني: في النظرية الواقعية الجديدة

تمثل الواقعية الجديدة Neorealismبحق المرحلة الأبرز بين مراحل تطور النظرية الواقعية. **وقد تأسست هذه النظرية على يد كينيث والتزKenneth Waltz، حيث أودعها كتابه الشهير المعنون بنظرية السياسة الدوليةTheory of International Politics؛ والصادر عام 1979.** ويتمثل المنطلق الفكري الأساسي للواقعية الجديدة في البنية الفوضوية للنسق الدولي باعتبار أن هذه البنية، وليست الطبيعة البشرية، هي المحدد والموجه لسلوكيات الدول وخياراتها. وعلى ذلك يطلق على هذه النظرية أيضاً الواقعية البنيوية Structural Realism، وأحياناً الواقعية النسقية Systemic Realism.

وإذا كانت الفرضية الأساسية في واقعية مورجنثاو تتمثل في انعكاس الطبيعة البشرية المتسمة بالأنانية على صانع السياسة الخارجية ومن ثم على سلوك الدولة الخارجي؛ فإن الواقعية البنيوية، وعلى رأسها كينيث والتز، ترفض هذا التصور باعتبار أنه من الصعوبة بمكان تحديد الطبيعة البشرية وفق معايير علمية صارمة، وأن التركيز على الجوانب الشخصية لصناع القرار ليس من شأنه أن يقودنا إلى فهم صحيح لحقائق العلاقات الدولية. والأحرى في هذا الصدد أن نركز على طبيعة بنية النظام Structure of the System، لأنه حتى وإن اتسمت الشخصيات القائمة على صنع القرار

بالسخاء على المستوى الشخصي فإنها ستكون مضطرة للتعامل بأنانية في مضمار السياسة الدولية باعتبار أن الأنانية هي طبيعة هذه السياسة (Sutch& Elias, 2007, p. 49).

وعليه فعلى خلاف الواقعية الكلاسيكية **تجاهلت الواقعية الجديدة التي ابتدعها كينيث والتز فرضية الطبيعة البشرية وركزت على تأثير بنية النسق الدولي**، والذي يتكون، حسب والتز، من عدد من القوى العظمى يسعى كل منها إلى البقاء. ولما كان النسق يتسم بالفوضى نظراً لعدم وجود سلطة عليا فوق الدول تحميها من بعضها البعض؛ فإن كل دولة تسعى ذاتياً للحفاظ على بقائها. ويرى والتز أن هذه الحال سوف تقود الدول الأضعف لإحداث التوازن بكل الطرق مع منافسيها الأقوى. وخلافاً لمورجنثاو رأي والتز أن منظومة القطبية الثنائية تعد أكثر استقراراً من منظومة التعددية القطبية (Walt, 1998, P. 31). ويعتبر ميريو وسور Miroiu and Soare أن الواقعية الجديدة هي نسخة منقحة من الواقعية، وأنه على الرغم من توقعات البعض بأن تنهار النظرية الواقعية كنظرية رئيسية لتحليل العلاقات الدولية في ظل تطورات الواقع الدولي المتلاحقة، فقد ظل النهج الواقعي مسيطراً في هذا المجال. ويشيران إلى أن رؤية الواقعية الجديدة تتداخل مع الواقعية الكلاسيكية بصدد التركيز على الأمن، والطبيعة الفوضوية للنسق الدولي كنقطة انطلاق، وهي الطبيعة الناتجة عن عدم وجود سلطة عليا فوق الدول تضبط سلوكها. ويضاف إلى ما تقدم أن الدولة باعتبارها الفاعل الرئيسي في السياسة الدولية تضع نصب عينيها في المقام الأول الحفاظ على بقائها وصيانة أمنها على المستوى الدولي من خلال السعي المتواصل لدعم قوتها بصورة تراكمية (Lasan, 2012, p.39).

ويَعتبر المُنَظِّر الواقعي البارز جون ميرشايمر John Mearsheimer أن كينيث والتز هو أبرز منظري العلاقات الدولية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، فمن خلال عدد محدود من الكتابات الرصينة قدم إسهامات علمية قلما يحققها غيره من العلماء. ويأتي كأبرز مؤلفاته كتاب نظرية السياسة الدولية والذي فسر من خلاله كيف تؤثر بنية النسق الدولي على التفاعلات بين الدول. وتقوم نظرية والتز على افتراضين بسيطين؛ أولهما أن الدول هي الكيانات الفاعلة الرئيسية في السياسة الدولية، كما أنها تعمل في ظل نسق فوضوي؛ حيث لا سلطة عليا فوقها. وأما الافتراض الثاني فقوامه أن الدافع الأساسي للدول هو البقاء، والذي يمكن ترجمته بسعي الدول إلى حماية سيادتها. وبالتالي فإن كل دولة معنية كثيراً بموقفها في ميزان القوة الدولي، حيث تسعى دوماً إلى أن تكون في حال

تفوق نسبي إزاء منافسيها المحتملين، إذ أن من شأن ذلك أن يعزز من فرصها في البقاء (Mearsheimer, 2009, pp. 241-242) .

وفي إطار التمييز بين الواقعيتين الكلاسيكية والبنيوية يضيف ميرشايمر: يعتقد الواقعيون أن القوة تعد بمثابة العملة المقبولة في السياسة الدولية، فالقوى العظمى، التي هي الفاعل الرئيسي لدى الواقعيين، تولي اهتماماً بالغاً لقوتها الاقتصادية والعسكرية النسبية مقارنة بغيرها، إنه ليس من المهم فقط حيازة الدولة لمقومات قوة كبيرة ولكن المهم أيضاً التأكد من أن دولاً أخرى ليس بمقدورها إحداث تحول حاد في ميزان القوى لصالحها. فحسب الواقعيين؛ تعد السياسة الدولية مرادفاً لسياسة القوة (Mearsheimer, 2013, p. 72). ومع ذلك فهناك اختلافات جوهرية بين الواقعيين، وتتمثل الفجوة الأساسية بينهم في الإجابة عن تساؤل بسيط ولكنه مهم ألا وهو لماذا تريد الدول القوة؟ بالنسبة للواقعيين الكلاسيكيين من أمثال هانز مورجنثاو تتمثل الإجابة في الطبيعة البشرية، حيث يولد البشر والرغبة في القوة ماثلة داخلهم، وهذا يعني عملياً أن القوى العظمى يحكمها أشخاص جُبِلوا على السعي إلى جعل دولهم تهيمن على منافسيها، وليس ثمة ما يمكن فعله لتغيير هذا السعي الحتمي الدائم نحو وضعية الأقوى. أما عند الواقعيين البنيويين فإن الطبيعة البشرية ليست لها علاقة تذكر برغبة الدول في القوة. ذلك بأن هيكل أو بنية النسق الدولي هو الذي يفرض على الدول مواصلة السعي إلى القوة. ففي ظل نسق، حيث لا سلطة عليا فوق القوى العظمى وحيث ليس ثمة ضمانة بأن أياً من القوى لن تهاجم الأخرى؛ يصبح من المنطقي تماماً أن تسعى كل دولة إلى أن تصبح قوية بما يكفي لحماية ذاتها في حال تعرضها للهجوم. فجوهر الحقيقة أن القوى العظمى هي حبيسة قفص حديدي حيث ليس ثمة لديها، إن هي أرادت البقاء، سوى خيار واحد هو أن تتنافس مع بعضها البعض من أجل القوة (Mearsheimer, 2013, p. 72).

وفي إطار المقارنة بين النظريتين كذلك؛ يرى ستيفن لامي Steven Lamy أن هناك بعض الاختلافات الجوهرية، بين الواقعية الجديدة لوالتز وسالفتها الواقعية الكلاسيكية لمورجنثاو، فأولاً الواقعية الكلاسيكية هي نظرية استقرائية تعتمد في شرح السياسة الدولية على تحليل التفاعلات والأفعال الناتجة عن الدول في النسق الدولي، بينما تؤكد الواقعية الجديدة على أن بنية النسق الدولي الفوضوية هي المحدد لخيارات الدول في سياساتها الخارجية، وثانياً بصدد الاختلافات بين النظريتين نجد أن الواقعية

الكلاسيكية تنظر إلى القوة باعتبارها هدفاً في حد ذاتها، بينما تعتبر الواقعية الجديدة أن القوة ليست مجرد هدف وإنما هي وسيلة كذلك. أما الفارق الثالث بين النظريتين، حسب لامي، فيشير إلى الطريقة التي تتفاعل بها الدول مع حالة الفوضى على المستوى الدولي، فبالنسبة للواقعيين تمثل الفوضى حالة النسق والدول تتفاعل في ظلها معتمدة على حجمها، وموقعها، وقوتها الداخلية، وقدرات القيادة السياسية. بينما يرى الواقعيون الجدد أن الفوضى تسود النسق وتقيد تصرفات كافة الدول على حد سواء وأياً كان حجم قدراتها. ويستدرك لامي قائلاً إنه على الرغم من وجود هذه الاختلافات بل ووجود عدة نظريات واقعية؛ فإن ثمة عناصر عديدة موحدة تجمع بينها، مثل افتراض أن الدول هي الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية، وكون الهاجس المحوري للدول هو ضمان أمنها (Lasan, 2012, p. 40).

ويطلق البعض على الواقعية الجديدة نظريات الصورة الثالثة أو النسخة الثالثة Third–image Theories من الواقعية، والتي لا ترد أصل الحرب إلى الطبيعة البشرية وإنما إلى خلل في النسق الدولي القائم. ويوضح كيجيل جولدمان Kjell Goldman الفارق بين واقعية مورجنثاو الكلاسيكية وما يسمى بالواقعية الجديدة فيما أسماه نسبية القوة التفسيرية Explanatory power لفكرتي الفوضى والطبيعة البشرية لدى كل من النظريتين، حيث تسعى الواقعية الجديدة (أو البنيوية Structural أو النسقية Systemic) إلى تفسير الصراع الدولي والحرب في سياق الضغوطات المفروضة على الدول من قبل بيئة فوضوية وغير آمنة بحكم طبيعتها. إنها، إذاً، تقدم تفسيراً لسلوك الدول استناداً إلى ما تفرضه التفاعلات الدولية السائدة في ظل النسق القائم، فبناءً على ظروف البيئة الدولية تسعى الدول إلى البقاء أو إلى توسيع نطاق نفوذها. وهذا تفسير يختلف جذرياً، كما يقول جولدمان، عن تفسير سلوك الدولة ارتباطاً بالطبيعة البشرية (Shimko, 1992, p. 293).

وفي ذات السياق يذكر هولستي أن الواقعية البنيوية ظهرت بداية في كتاب نظرية السياسة الدولية لكينيث والتز، وهو الكتاب الذي تلا وترتب على كتاب آخر كان قد طور فيه نظرية روسو بشأن الحرب، والتي مفادها أن الحرب يتعين أن يتم تفسيرها ارتباطاً بالنسق الدولي (أو ما أسماه والتز الصورة الثالثة من الواقعية)، وليس فقط نظريات الطبيعة البشرية (الصورة الأولى)، وخصائص الدولة (الصورة الثانية). ببساطة حسب هذا التصور فإن الحرب تقوم لأنه لا يوجد في بنية النسق الدولي

ما يحول دون منعها (Holsti, p. 7). ويضيف هولستي: وتنطلق نظرية العلاقات الدولية من القياس على أحد سياقات الاقتصاد الجزئي؛ حيث يتم تشبيه العلاقة بين السياسة الدولية والسياسة الخارجية بالعلاقة بين الأسواق والشركات العاملة داخلها. كما تستخدم نظرية احتكار القلة لتوضيح التفاعلات بين الإرادات والخيارات المستقلة في ظل نسق فوضوي يقوم على مبدأ مساعدة الذات.Self-help وقد قصر والتز اهتمامه على نظرية بنيوية للنسق الدولي ولم يهتم بربط هذه النظرية بأية نظرية للسياسة الخارجية. بل وشكك في إمكانية الجمع بين هكذا نظريتين في نظرية واحدة ووجه الانتقادات لمن قدموا محاولات في هذا السياق حال مورتون كابلان Morton Kaplan، وستانلي هوفمان Stanley Hoffmann، وريتشارد روزكرينس Richard Rosecrance، وكارل دويتش Karl Deutsch، وديفيد سنجر David Singer وآخرين؛ معتبراً أنهم ارتكبوا أخطاءً مختلفة بما فيها (الاختزال) حين سعوا إلى توصيف طبيعة النسق الدولي وفق خصائص أو تفاعلات الوحدات (أي الدول) (Holsti, p. 8).

يبقى أن نشير إلى أن والتز ومعظم الواقعيين البنيويين، على العكس من مورجنثاو، اعتبروا أن الولايات المتحدة كانت تتمتع بالأمن المفرط خلال معظم سنوات الحرب الباردة. وكان أكثر ما يخشونه هو أن تتخلى عن هذا الوضع المواتي بتبني سياسة مفرطة في العدوانية (Walt, 1998, pp. 31, 32)، في حين أن مورجنثاو، كما سبق أن أشرنا، كان قد أكد على خطورة منظومة القطبية الثنائية على أمن الولايات المتحدة مقارنة بمنظوم التعددية القطبية.

ومهما يكن من أمر أوجه التشابه أو الاختلاف بين النظريتين الكلاسيكية والجديدة فإن ثمة دعامات تحليلية عديدة ارتكزت إليها الواقعية الجديدة في تحليل السياسة الدولية، وهي دعامات تتباين الدراسات التي عالجتها بصدد كنها ودرجة أهمية كل منها. وفيما يلي نجتهد في عرض **أبرز هذه الدعامات** بشيء من التفصيل:

(1) **اعتبار أن الفاعلين الأساسيين في النسق الدولي هم جماعات متباينة بتباين وحداتها الإقليمية (دول)**، ففي حقب ما قديمة كانت هناك الدولة المدينة وكذا الإمبراطورية؛ لكن على الأقل منذ معاهدة وستفاليا 1648 صارت الدول القومية ذات السيادة هي المهيمن على التفاعلات الدولية (Walt, 1998, p. 4). أو على حد قول دويتش Deutsch (1988): "الآن ولعقد قادم أو

ربما لعقود قادمة تظل الدول القومية هي المراكز الرئيسية للقوة في العالم". أو كما أكد كيتنج Keating (1990): إن نظام الدولة كوحدة سياسية؛ آخذ في الازدهار وليس التلاشي، إن ثمة ما يربو على 160 دولة تمارس مستويات عالية من النشاط السياسي سواء على الصعيد الداخلي أو على المستوى الدولي(James 1993, pp. 125– 126) . وتركز تحليلات الواقعيين عموماً على الدور المحوري للقوى العظمى داخل النسق باعتبارها الموجه لدفة السياسة العالمية، والمحقق لتوازن القوى الدولي.

(2) **اعتبار أن سلوك الدول يتسم بالرشد أو العقلانية، أو ما كان يطلق عليه مورجنثاو افتراض العقلانية Rational Hypothesis**، بمعنى أن الدول تعمل دوماً وفقاً لمنطق المصلحة القومية والتي تتجسد عادة في أهداف كالبقاء، والأمن، والقوة، والتفوق النسبي. صحيح أن مضمون المصلحة القومية قد يتغير بتغير الظروف؛ لكن يظل الشاغل الأساسي لصانعي القرار في كافة الدول على السواء هو السعي إلى تحقيق المصلحة القومية، وبغض النظر عن أية دوافع أخري، أو اعتبارات أيديولوجية، أو غير ذلك.(Holsti, p. 5) وفي هذا الصدد يشَبه البعض الدولة بالشركات التي تعمل في الأسواق، فالدولة تعمل على الصعيدين الداخلي والخارجي، وليست لديها قرارات أو إجراءات نمطية تتخذها إزاء كافة المواقف، وإنما تتبدل وتتغير هذه القرارات أو الإجراءات حسب طبيعة الموقف الذي تواجهه الدولة، فمثلاً حال شعورها بالتهديد العسكري يتطلب الأمر اتخاذ قرارات أكثر حزماً من المواقف الأخرى الأقل أهمية. ويلاحظ أن الواقعية عموماً تركز على معضلة الأمن the security dilemma (على نحو ما سنعرض لاحقاً)، ومن ثم إعطاء أهمية خاصة لتفسير تفاعلات الدول أثناء الأزمات والحروب، وقد لاحظ كل من بوينو دي ميسكيتا Bueno de Mesquita (1981)، و جيمس James (1988)، وسبانير ويوزلانر Spanier and Uslaner (1989)، وروورك Rourke (1990)؛ أن خيارات الحكومات تكون أكثر رشداً وتحقيقاً للتوحد المجتمعي بصددها في وقت الأزمات، حيث يدفع ضيق الوقت القائمين على اتخاذ القرار إلى تجاوز بعض المشاورات غير الرسمية التي تلجأ إليها تقليدياً في غير أوقات الأزمة، وهي إجراءات قد تتسبب أحياناً في إعاقة صانع القرار عن اتخاذ القرار الحاسم والأكثر رشداً (James, 1993, pp. 126, 127).

(3) **اعتبار الدولة وحدة واحدة كفاعل دولي، بمعنى أنه طالما أن المشاكل المحورية للدولة ترتبط ارتباطاً وثيقا بطبيعة النسق الدولي فإن تصرفاتها ستأتي، بطبيعة الحال، استجابة لسلوكيات القوى السياسية الدولية لا الداخلية.** أو كما يقول ستيفن كراسنر Stephen Krasner، على سبيل المثال، يتعين أن نتعامل مع الدولة كفاعل مستقل يسعى إلى تحقيق أهداف تتعلق بالقوة والمصلحة العليا للمجتمع. وتجدر الإشارة إلى أن بعض الواقعيين قد يلجأون إلى تحليل البيئة السياسية الداخلية بغية إيجاد تفسير لبعض سلوكيات الدول التي تنحرف عن العقلانية أو الرشد (Holsti, p. 5).

(4) **أن النسق الدولي يتسم دوماً بالفوضى التي هي خاصة لصيقة ببنيته نظراً لعدم وجود سلطة عليا فوق الدول.** فالنسق الدولي عند والتز (1979) أشبه بحالة الطبيعة الهوبزية التي قوامها الفوضى وحيث القوى العظمى في حالة صراع دائم. ويرى والتز أنه على طول التاريخ الحديث لم تتغير بنية السياسة الدولية سوى مرة واحدة، تتمثل في تبدل القوى الذي حدث بنهاية الحرب العالمية الثانية وتحول النسق الدولي من نسق متعدد الأقطاب إلى نسق ثنائي القوى القطبية يضم قوتين عظميين اثنتين هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، ومع ذلك ظلت حالة الفوضى ملازمة للنسق باعتبارها حالة أصيلة لصيقة بالسياسة الدولية (James, 1993, p. 124). ويؤكد جيلبين Gilpin (1981) على أن الطبيعة الأساسية للعلاقات الدولية لم تتغير منذ آلاف السنين، لقد كانت دوماً تمثل صراعاً متواصلاً من أجل الثروة والقوة بين وحدات سياسية مستقلة تتفاعل في حالة فوضى. وفي سياق عرض تصوره عن الفروض الأساسية للواقعية أشار جريكو Grieco (1988) إلى أن الفوضى هي القوة الرئيسية الحاكمة لدوافع وسلوكيات الدول. وفي إطار هكذا وضع دولي فوضوي حيث الصراع المتواصل الناتج عن الطبيعة البشرية ذاتها؛ تصبح الضمانة الرئيسية لبقاء الدولة ضمن النسق الدولي هي قوتها. أو على حد قول والتز (1986) فإن دور اعتبارات القوة في توجيه سلوك الدولة يفوق دور أي اعتبارات أخرى، حال الاعتبارات الأيديولوجية، أو تلك المتعلقة ببنية العلاقات داخل الأسرة الحاكمة، أو نظام الحكم (James, 1993, pp. 127- 128).

ويشير هولستي إلى أن والتز أسس نظريته على ثلاثة افتراضات رئيسية تتعلق بطبيعة بنية النسق الدولي: أما **الافتراض الأول** فيتعلق بالمبادئ التي يدار النسق وفقاً لها. فالنسق المعاصر يتسم بالفوضى واللامركزية (حيث لا سلطة فوق الدول وبالتالي لا مجال لتدرج سلطوي هرمي)؛ وكل دولة من الدول على اختلاف مقدراتها تمثل إحدى وحدات النسق المتفاعلة، بمعنى أن النسق الدولي يعبر عن بيئة قوامها تعدد مراكز القوى بتعدد الدول. أما **الافتراض الثاني** فيتعلق بطبيعة الوحدات (الدول)، وفي ظل نسق فوضوي يتكون من وحدات ذات سيادة يكون من الطبيعي أن تتصرف كافة الوحدات بذات الطريقة، إذ تسعى الدول قاطبة، على سبيل المثال، إلى تحقيق أمنها. وأما **الافتراض الثالث** فيتمثل في وجود توزيع معين للقدرات (عناصر القوة) بين مختلف وحدات النسق (الدول). ويؤكد والتز على أن أي تغيير يطرأ على أي من هذه العناصر الثلاثة سيؤدي إلى تغيير بنية النسق (Holsti, p. 8).

وارتباطاً بما تقدم انصب اهتمام دراسات الواقعية الجديدة عموماً على دراسة النسق الدولي. ولقد ركز العديد من الدراسات المعنية ببنية النسق على متغيرين أساسيين يتمثلان في عدد القوى القطبية المتفاعلة داخل النسق، وتوزيع القوة فيما بينها في ظل واقع السياسة الدولية المتسم دوماً بالفوضى حسب هذه الدراسات قاطبة. فمثلاً دراسة جيلبين (1981) Gilpin تركز على تحليل الصور المختلفة للأنساق الدولية، ولاسيما أوجه الاختلاف بين سمات النسق متعدد الأقطاب والنسق ثنائي القوى القطبية من حيث توزيع القوة بين القوى الرئيسية (القطبية) الأعضاء في النسق. في حين ركزت دراسة بريكر وبن يهودا Brecher and Ben Yehuda (1985) على المحاور التي تؤسسها القوى الدولية في مواجهة بعضها البعض. وعلى ذات المنوال من حيث تحليل النسق وفقاً لعدد قواه القطبية ونمط توزيع القوة فيما بينها؛ جاءت دراسة هولستيHolsti (1988)، ودراسة سنايدر وديزينج Snyder and Diesing (1989) (James, 1993, pp. 124-125).

(5) **التركيز في التحليل على معضلة الأمن باعتبارها الهاجس الأساسي للدول قاطبة والذي يمثل إفرازاً طبيعياً لطبيعة النسق الفوضوية.** ففي ظل غياب السلطة العليا الحاكمة لسلوك الدول تدرك الدول، ولاسيما القوى العظمى، أنها تتفاعل في ظل نسق دولي يقوم على مبدأ مساعدة الذات Self-help، بمعنى أن على كل دولة أن تعتمد على نفسها لتأمين بقائها، نظراً لأن الدول

الأخرى تمثل مصدراً للتهديد المحتمل في ظل غياب سلطة عليا فوق الدول يمكنها التحرك لدعم أية دولة تتعرض للهجوم. وهذا لا ينفي إمكانية أن تلجأ الدول إلى تشكيل التحالفات التي هي غالباً وسيلة فعالة في التصدي للخصوم الخطرين. ومع ذلك وفي التحليل الأخير؛ فإن الدول ليس لديها أي خيار سوى أن تضع مصالحها الخاصة فوق مصالح الدول الأخرى قاطبة، وكذا فوق مصالح ما يسمى بالمجتمع الدولي International Community (Mearsheimer, 2013, p. 74). غير أن بحث دولة ما عن الأمن غالباً ما يدع الخصوم الحاليين والمحتملين غير آمنين، وكل دولة تسعى إلى تحقيق الأمن المطلق ستجعل الدول الأخرى في النسق قاطبة غير آمنة على نحو مطلق، وهذا يفتح المجال واسعاً أمام انخراط الدول في سباقات تسلح وغير ذلك من التفاعلات العدائية. ولن يقدر البقاء للدول التي لا تتعامل بفهم مع هذا الواقع. وبالتالي فإن الواقعيين، على عكس المثاليين، يعتبرون أن الصراع هو الحالة الطبيعية للواقع؛ لا مجرد نتيجة ظروف تاريخية، أو أفعال قيادات شريرة، أو نظم سياسية واجتماعية معيبة، أو عدم وجود إدراك عالمي سليم، أو تعليم غير ناضج (Holsti, p. 4).

إن جوهر معضلة الأمن لدى الواقعيين البنيويين يتمثل، إذاً، في أن معظم الخطوات التي تتخذها قوة عظمى لتعزيز أمنها تقلل من مستوى أمن الدول الأخرى، فأية دولة، على سبيل المثال، تحسن من موقعها في ميزان القوة العالمي إنما تفعل ذلك على حساب الدول الأخرى التي تبعاً لذلك تفقد بعضاً من قوتها النسبية. ففي ظل هكذا عالم يتسم بمعادلة صفرية سيكون من الصعب على أية دولة دعم فرصها في البقاء دون تهديد بقاء الدول الأخرى. وبطبيعة الحال فإن الدول المعرض بقاؤها للتهديد ستتخذ ما هو ضروري من خطوات لتعزيز بقائها، وهي الخطوات التي بدورها ستمثل تهديداً لدول أخرى كل منها، بالمثل، منخرطة في منافسة دائمة من أجل الأمن (Mearsheimer, 2013, p. 75).

وعلى الجملة؛ يرى ميرشايمر أن تنافس الدول فيما بينها من أجل القوة وبحثها المتواصل عن الأمن يمكن تفسيرهما، حسب الواقعية البنيوية، استناداً إلى خمسة افتراضات مجتمعة تتعلق بالنسق الدولي (Mearsheimer, 2013, pp. 73- 74): أما **الافتراض الأول** فهو أن القوى العظمى تمثل الفاعلين الأساسيين في السياسة العالمية كما أنها تتفاعل في ظل نسق فوضوي، نظراً

لعدم وجود سلطة عليا فوق الدول. وأما **الافتراض الثاني** فيتمثل في أن كافة الدول تمتلك بعض القدرات العسكرية الهجومية، بمعنى أن كل دولة قادرة على إلحاق الضرر بجارتها، وإن كانت قدرات الدول، بطبيعة الحال، متباينة في هذا الصدد، كما أن قدرات الدولة تختلف من زمن لآخر. في حين يتمثل **الافتراض الثالث** في أن كل دولة ليس بمقدورها التأكد على نحو يقيني من نوايا الدول الأخرى، فكل دولة ترغب في معرفة ما إذا كانت دول أخرى ستستخدم قوتها في تغيير توازن القوى القائم (دول متمردة أو طامحة إلى التغيير Revisionist States)، أم أنها ليست لديها أية مصلحة في استخدام القوة لتغيير هذا التوازن، وبالتالي فهي راغبة بما يكفي في الحفاظ على الوضع القائم (دول الوضع القائم Status Quo States). وأما **الافتراض الرابع** فهو أن الهدف الرئيسي للدولة هو البقاء، حيث تسعى الدول إلى الحفاظ على سلامتها الإقليمية واستقلالية قرارها السياسي. وهي قد تسعى إلى أهداف أخرى كالرخاء مثلاً؛ لكن كل هذه الأهداف تأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد البقاء، لأنه إذا لم تتمكن الدولة من الاستمرار فلن يكون بمقدورها، بطبيعة الحال، تحقيق أية أهداف أخرى. وأخيراً فإن **الافتراض الخامس** هو أن الدول تمثل فاعلين عقلانيين، بمعنى أنها قادرة على اتباع استراتيجيات سليمة تعظم من فرصتها في البقاء. وإن كان هذا لا يمنع أن حساباتها قد تكون خاطئة أحياناً، بل وربما ترتكب أخطاءً فادحة في ظل نقص المعلومات وتفاعلها في عالم يتسم بالتعقيد.

وهكذا فقد تخلصت الواقعية الجديدة من موروث نظيرتها الكلاسيكية الثقيل والجالب للانتقادات؛ المتمثل في كون سياسات الدول تمثل انعكاساً للطبيعة البشرية القائمة على الشر والأنانية. وهو الافتراض الذي فتح باباً كبيراً لنقد الواقعية من قبل خصومها الليبراليين وصل إلى حد نعتها باللاأخلاقية. وعلى الرغم من ذلك فلم تنج الواقعية الجديدة من الانتقادات العديدة، والتي أفردت لها دراسات كثيرة خطتها أيدي الليبراليين وغيرهم. فبرغم جهود والتز في إثراء النظرية الواقعية إلا أن إسهاماته لاحقتها الانتقادات، حيث تركز الجدل في هذا الصدد على أربعة من أوجه القصور قال بها المنتقدون تتعلق بالمصالح والتفضيلات، وتغير النسق، والخلط بين المتغيرات المتعلقة بالوحدات(الدول) وتلك المتعلقة بمستوى النسق، وأيضاً عدم القدرة على تفسير النتائج. بمعنى أن والتز أخفق في تحديد طبيعة ومصادر تحديد مصالح وتفضيلات الدولة، إذ ربطها ببنية النسق فحسب في حين أن ثمة عوامل داخلية ذات تأثير حاسم في هذا الصدد مثل البيئة السياسية داخل الدولة وأيديولوجيتها وغير

ذلك، وإلا فما تفسير التغييرات التي تحدث لمصالح الدولة وتفضيلاتها. كما اعتبر البعض أن العناصر الثلاثة لبنية النسق كما حددها والتز غير كافية لتفسير مصادر وعمليات تغير النسق، وأن هذا التحديد يتسم بالجمود الشديد إلى حد أنه يؤكد على حدوث تغير وحيد في بنية النسق الدولي خلال القرون الثلاثة الماضية. كما أن والتز اعتبر خصائص مثل القدرة التدميرية للأسلحة النووية، وظاهرة الاعتماد المتبادل ضمن الخصائص المتعلقة بمستوى الوحدات، في حين يرى بعض منتقديه أنها في حقيقة الأمر تتعلق ببنية النسق الدولي. وأخيراً فإن توزيع القدرات داخل النسق يقدم تفسيراً للشئون الدولية يتسم بالعمومية ويعجز عن تقديم الإجابة عن كثير من التساؤلات المحورية التي تهم المحللين، فمثلاً توزيع القوة غداة الحرب العالمية الثانية أسفر عن حرب باردة بين القطبين الأمريكي والسوفييتي، ولكن التحليل الواقعي البنيوي لا يفسر لماذا لم تحدث احتمالات أخرى بديلة حال انسحاب إحدى القوتين إلى سياسة العزلة، أو تقسيم العالم بينهما إلى مناطق نفوذ، أو حتى قيام حرب عالمية ثالثة. وهذه أمور كان يمكن تفسيرها، حسب المنتقدين، من خلال تحليل الأوضاع السياسية داخل كلتي الدولتين (Holsti, pp. 9-10). وعلى الرغم من كل الانتقادات التي لاحقتها لم تتوقف النظرية الواقعية عن تطوير ذاتها فظهرت لها صور عديدة مستحدثة سنعرض لأظهرها في ثنايا المبحث التالي.

المبحث الثالث: في الاتجاهات التنظيرية المستحدثة في الواقعية البنيوية

تتابعت، على نحو ما أسلفنا الإشارة، جهود علماء السياسة الدولية الواقعيين من بعد كينيث والتز، واستُحدثت صور جديدة عديدة للنظرية الواقعية في إطار التصدي لحملات النقد القاسية والعنيفة التي واجهتها النظرية، وكذا ارتباطاً بالتطورات الهائلة والمتلاحقة التي شهدها عالم السياسة الدولية؛ والتي يأتي في مقدمتها انتهاء الحرب الباردة، وما استتبعه من تغييرات في بنية النسق الدولي، واختفاء العديد من الدول وولادة أخرى جديدة. وهي كلها أمور طرحت تساؤلات عميقة بشأن الفعالية التفسيرية للنظرية الواقعية ناهيك عن طبيعة المستقبل الذي ينتظرها. وفيما يلي نعرض لأبرز صور النظرية الواقعية خلال مرحلة ما بعد والتز:

أولاً: واقعية جيلبين Gilpinian Realism:

يرى ويليم ولفرز William Wohlforth أن روبرت جيبلين Robert Gilpin هو أحد أبرز علماء الواقعية الجديدة، وأنه ربما يقف في هذا الصدد على قدم المساواة مع كينيث والتز إن لم يكن يفوقه من حيث الأهمية. كما أن إسهامات جيلبين في تطوير النظرية الواقعية لم تنل التقدير الكافي واللائق من جانب الباحثين والعلماء الذين انصب الجانب الأكبر من اهتمامهم على اسهامات والتز. ويضيف ولفرز أن كتاب جيلبين (1981) الحرب والتغيير في السياسة العالمية War and Change in World Politic يعد بمثابة بعث جديد للنظرية الواقعية على نحو جعلنا بصدد ما يمكن أن نطلق عليه واقعية جيلبين Gilpinian Realism (Wohlforth, 2011,pp. 499- 511).

على أية حال فإن جيلبين يعد بحق أحد أبرز علماء الواقعية الجديدة، وهو كغيره من الواقعيين يؤكد على أن الوحدة الأساسية في الشئون السياسية بل والشئون الاجتماعية قاطبة هي الجماعة صراعية الطابع، وأن هذه الوحدة بالنسبة للسياسة الدولية تتمثل في الدولة، كما أن المصالح القومية هي ما يحرك الدول في المقام الأول، وأن علاقات القوة هي سمة أساسية للشئون الدولية (Donnelly, 2000, p. 7). كذلك يعد روبرت جيلبين أحد الواقعيين الجدد الذين حاولوا معالجة الانتقادات التي واجهت نظرية والتز وذلك من خلال دراسته المشار إليها: الحرب والتغيير في السياسة العالمية، والتي ركز فيها على تحليل عمليات التغيير في النسق الدولي محاولاً التخلص من الانتقاد الموجه إلى نظرية والتز والذي مفاده أنها تفتقر إلى التأصيل التاريخي. ومن خلال الاعتماد على النظرية الاقتصادية والاجتماعية أسس جيلبين نموذجه على خمسة افتراضات أساسية: أما **الافتراض الأول** فقوامه أن النسق الدولي يظل في حالة توازن طالما أن ليس ثمة دولة تعتقد أنها ستربح من تغييره. وأما **الافتراض الثاني** فمؤداه أن الدولة سوف تحاول تغيير الوضع القائم في النسق الدولي إذا ارتأت أن المكاسب المتوقعة من وراء ذلك تفوق التكاليف. وارتباطاً بذلك يأتي **الافتراض الثالث** وهو أن الدولة ستسعى للتغيير من خلال التوسع الإقليمي والسياسي والاقتصادي طالما أن التكاليف الحدية للتغيير الإضافي لم تبلغ مستوى المنافع الحدية أو تتجاوزها، مع ملاحظة أنه عندما يتم الوصول إلى نقطة التوازن بين التكاليف والمنافع المترتبة على إحداث التغيير أو التوسع الإقليمي الإضافي؛ فإن التكاليف الاقتصادية للحفاظ على الوضع القائم تتجه نحو الارتفاع بمعدل أسرع من الموارد اللازمة لإحداث التغيير. كما

أن التوازن حسب افتراض جيلبين **الرابع**، يحدث حينما لا يكون ثمة دولة قوية تعتقد أن تغييراً في النسق سيعود عليها بأرباح صافية إضافية. وأخيراً أو **الافتراض الخامس**؛ فإنه إذا لم توجد الحلول للمشكلات الناتجة عن اختلال التوازن بين القوى المهيمنة داخل النسق الدولي وإعادة توزيع القوة؛ فإن النسق سوف يتغير ويتأسس توازن جديد يعكس توزيع القدرات النسبية الفعلي. وعليه فإن جيلبين لم يتجاهل في تحليله العملية السياسية داخل كل دولة وتأثيرها على سلوكها الدولي (Holsti, pp. 10– 11).

وجملة القول في شأن ما تقدم أن جيلبين كان أول الواقعيين الجدد أو البنيويين الذين استندوا في تفسيرهم للسلوك الخارجي للدول على الدمج بين الاعتبارات البنيوية المتعلقة ببنية النسق والعوامل المتعلقة بمستوى الوحدة أو العناصر الداخلية التي تؤثر على عملية صنع السياسة الخارجية؛ وبالتالي سلوك الدولة في المجال الدولي. وذلكم هو التوجه الذي حذا حذوه واقعيون جدد كثيرون آخرون على نحو ما سنعرض في سطور لاحقة.

ثانياً: الواقعية الدفاعية Defensive Realism والواقعية الهجومية Offensive Realism:

يعتبر ستيفن والت أن التطوير المفاهيمي الأكثر إثارة في إطار النموذج الواقعي يتمثل في التقسيم الفكري إلى واقعية هجومية وواقعية دفاعية (Walt, 1998, P. 37). وبصدد التمييز بين التوجهين الواقعيين يرى جون ميرشايمر (رائد الواقعية الهجومية)، بادئ ذي بدء، أن ثمة اختلافاً بين الواقعيين الدفاعيين ونظرائهم الهجوميين حول **مستوى القوة الذي يتعين على الدول بلوغه**. فالواقعيون الدفاعيون مثل كينيث والتز (1979) يؤكدون على أنه ليس من الحكمة أن تسعى الدول إلى تعظيم حصتها من القوة العالمية؛ ذلك بأن النسق سوف يعاقب الدول التي تسعى لاكتساب حجم هائل من القوة، لاسيما تلك الدول التي تسعى بتهور إلى الهيمنة. حيث ستسعى الدول العظمى الأخرى إلى تشكيل تحالفات مناوئة بغية تحقيق التوازن مع هذه القوة المتعاظمة، على نحو سيجعل هذه الأخيرة أقل أمناً؛ وربما ينتهي الأمر بتدميرها على نحو ما حدث مع فرنسا النابليونية (1792– 1815)، وألمانيا الإمبراطورية (1900 – 1918)، وألمانيا النازية (1933– 1945). وهكذا فإن القوى المتعاظمة الساعية إلى الهيمنة هُزمت في نهاية المطاف من قبل تحالف مضاد من القوى العظمى

الأخرى. وهنا يشار إلى عبقرية أتوفون بسمارك الذي أدرك أن القوة المبالغ فيها لألمانيا لن تحقق لها الأمن لأنها ستجلب لها عداء القوى الأخرى التي ستسعى حتماً للتحالف في مواجهتها، لذلك فقد عمد بكل حكمة إلى كبح الرغبة في تعظيم القوة بعد انتصاراته العسكرية المذهلة لاسيما في الحرب البروسية النمساوية (1866)، والحرب البروسية الفرنسية (1870-1871) (Mearsheimer, 2013, pp. 72- 75).

بينما يتخذ الواقعيون الهجوميون كجون ميرشايمر (2001) موقفاً مخالفاً. إذ يعتبرون من قبيل المنطق الاستراتيجي الجيد سعى الدول إلى زيادة مستوى قوتها كلما استطاعت إلى ذلك سبيلاً، بل وعليها إن واتتها الظروف أن تسعى إلى الهيمنة. إن الهجوم أو الهيمنة لا يمثلان أمراً جيداً في حد ذاته، غير أن امتلاك الدول لإمكانات القوة الهائلة هو أفضل السبل لتأمين بقائها. بالنسبة للواقعيين الكلاسيكيين فإن القوة تمثل غاية في حد ذاتها، بينما يراها الواقعيون البنيويون أداة لتحقيق غاية، والغاية النهائية في هذا الصدد هي البقاء. وترتكز قوة الدولة على الإمكانات المادية التي تحوزها. كما أن ميزان القوة يعمل بصفة أساسية وفقاً لقدرات الدول العسكرية حال ما تمتلكه من فرق مدرعة وأسلحة نووية مثلاً. غير أنه على الدول امتلاك صنف آخر من صنوف القوة ألا وهو القوة الكامنة latent power والتي هي دعامة القوة العسكرية، وتتشكل القوة الكامنة من مكونات اجتماعية اقتصادية مثل ثروة الدولة، وإمكاناتها البشرية، وقدراتها التقنية. وعليه فإن الحرب ليست هي الوسيلة الوحيدة أمام الدولة للحصول على القوة، وإنما قد تحقق الدول ذات الغاية من خلال زيادة حجمها السكاني وحصتها من الثروة العالمية على نحو ما فعلت الصين خلال العقود القليلة الماضية (Mearsheimer, 2013, pp. 72- 73).

وفي سياق مشابه يشرح ستيفن والت حقيقة اختلاف الواقعيين الدفاعيين والهجوميين حول **جدوى السياسات التوسعية**. فالواقعيون الدفاعيون من أمثال والتز وفان إيفرا وجاك سنايدر يرون أن الدول ليس لها مصلحة جوهرية تذكر في الغزو أو التوسع كما أن تكاليف السياسات التوسعية تفوق عموماً الفوائد التي قد تجنيها الدولة من ورائها. وتبعاً لذلك فإنهم يؤكدون على انجرار القوى العظمى إلى الحرب يحدث في الأغلب الأعم جراء مبالغة الجماعات الداخلية في تقييم التهديدات الخارجية،

مع ترسخ الإيمان العميق بفعالية القوة العسكرية في التعامل مع هذه التهديدات (Walt, 1998, P. 37).

وعلى العكس من ذلك نجد الواقعيين الهجوميين؛ فمثلاً بيتر ليبرمان (1998) Peter Liberman في كتابه المعنون هل الغزو مربح؟Does Conquest Pay ? ؛ يحلل عدداً من الأوضاع التاريخية مثل الاحتلال النازي لأوربا الغربية والهيمنة السوفييتية على أوربا الشرقية، لينتهي إلى القول بأن الفوائد المتحصلة من الغزو تفوق تكاليفه، وبالتالي يشكك في الادعاء بأن التوسع العسكري لم يعد ذا جدوى من الناحية الاقتصادية. كذلك فإن واقعيين هجوميين آخرين مثل إريك لابس وجون ميرشايمر وفريد زكريا لايزالون يؤكدون على أن الفوضى تحفز كافة الدول على السعي إلى تعظيم قوتها النسبية لأنه ببساطة لا أحد يوقن أنه لن تظهر قوة توسعية جديدة في أي وقت (Walt, 1998, P. 37).

ومن هنا، حسب والت، كان الاختلاف بين الواقعيين الدفاعيين والهجوميين حول بعض القضايا كمستقبل أوربا. فمثلاً يعتقد إيفرا أن الحشد العسكري في القارة قد تقلص كثيراً خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة وأن المنطقة مقبلة على السلام. في حين يرى ميرشايمر وغيره من الهجوميين بأن الفوضى ستجبر القوى العظمى على مواصلة الصراع وبالتالي فإن الصراع على الأمن سيعود إلى أوربا سريعا (Walt, 1998, P. 37).

وفي إطار إصراره على أفضلية الواقعية الهجومية البالغ حد التحيز لنظريته؛ يؤكد ميرشايمر على أن الواقعيين الهجوميين، إجمالاً، لا يتفقون مع دفوع نظرائهم الدفاعيين، نعم هم (الواقعيون الهجوميون) يدركون أن الدول التي تتعرض للتهديد عادة ما تسعى إلى تحقيق التوازن مع الأعداء الخطيرين إلا أن هذا التوازن، حسب الواقعيين الهجوميين، غالباً ما يكون غير فعال لاسيما حينما يتخذ شكل التحالفات الموازنة، وعدم الفعالية هذه تهيئ الفرص أمام المعتدي الذكي لتحقيق المكاسب على حساب خصومه. علاوة على ذلك فإن الدول المعرضة للتهديد أحياناً تلجأ إلى سياسة تجنب المسئولية Buck-passing عوضاً عن الارتباط بالتحالفات الموازنة. بمعنى أنها قد تحاول أن تبقى بعيداً عن المواجهة تاركة عبء التصدي للتهديد على عاتق الدول الأخرى، وهو سلوك شائع بين القوى العظمى لكنه أيضاً قد يخلق الفرص للعدوان. وإذا كان الواقعيون الدفاعيون يرون أن الطرف

المدافع تكون له مزايا في مواجهة المهاجم؛ فإن ملاحظة التاريخ، في رأي الواقعيين الهجوميين، تشير إلى أن الطرف البادئ بالحرب غالباً هو المنتصر. أما عن قول الدفاعيين بصعوبة تحقيق الهيمنة فيرى الهجوميون أن الولايات المتحدة حققت الهيمنة الكاملة على نصف الكرة الغربي خلال القرن التاسع عشر، كما أن ألمانيا الإمبراطورية كانت قاب قوسين أو أدني من تحقيق الهيمنة في أوربا خلال الحرب العالمية الأولى. وعليه فإن الواقعيين الهجوميين يتوقعون أن الدول العظمى تظل دوماً في حالة بحث عن الفرص لتحقيق المكاسب على حساب نظيراتها، عساها في نهاية المطاف تحقق الجائزة الكبرى المتمثلة في الهيمنة (Mearsheimer, 2013, pp. 76-77).

كما يؤكد ميرشايمر على أن سلوك القوى العظمى في الماضي يتماشى مع افتراضات الواقعية الهجومية أكثر منه مع افتراضات الواقعية الدفاعية، فخلال النصف الأول من القرن العشرين كانت هناك حربان عالميتان سعت خلالهما ثلاث قوى عظمى إلى تحقيق الهيمنة الإقليمية وإن كانت قد فشلت في ذلك، وهذه القوى هي ألمانيا الإمبراطورية، واليابان الإمبراطورية، وألمانيا النازية. كما سادت الحرب الباردة خلال النصف الثاني من القرن العشرين حيث انخرط القطبان الأمريكي والسوفييتي في منافسة محمومة من أجل تحقيق الأمن والهيمنة، وهي المنافسة التي كادت أن تصل إلى حد الصدام المباشر خلال أزمة الصواريخ الكوبية عام1962 ((Mearsheimer, 2013, p.77.

ثالثاً: نظرية الدفاع الهجومي Offense-defence Theory

ثمة تطور هام آخر طرأ على الواقعية يتمثل في طرح النظرية التي عرفت بنظرية الدفاع الهجومي Offense-defense Theory والتي قدمها كل من روبرت جيرفيز Robert Jervis وجورج كويستر George Quester وستيفن فان إيفرا Stephen Van Evera. حيث يرى هؤلاء العلماء بأن الحرب تصبح أكثر احتمالاً حينما تكون الدول قادرة على قهر نظيراتها بسهولة. فحينما يكون الدفاع أيسر من الهجوم يصبح الأمن أكثر رسوخاً، وتتقلص حوافز التوسع، ويمكن للتعاون أن يزدهر. وإذا كانت الأفضلية للدفاع وكانت الدول قادرة على التمييز بين الأسلحة لهجومية والأسلحة الدفاعية؛ حينئذ يمكن للدول امتلاك الوسائل اللازمة للدفاع عن نفسها دونما تهديد للآخرين، وهذا من شأنه أن يقلل من آثار الفوضى التي يتسم بها النسق الدولي. ووفقاً لهؤلاء الواقعيين الدفاعيين الدول

تسعى لمجرد البقاء، والدول العظمى يمكنها ضمان أمنها من خلال إنشاء تحالفات موازنة وتبني مواقف عسكرية دفاعية (مثل امتلاك قوة نووية كافية للانتقام) (Walt, 1998, pp. 31-32).

رابعاً: الواقعية الكلاسيكية الجديدة Neoclassical Realism

صاغ جيدون روز Gideon Rose مصطلح الواقعية الكلاسيكية الجديدة Neoclassical Realism في مقاله المعنون بالسياسة العالمية World Politicsعام 1998. وهو يوضح معناها فيما يلي: إن الواقعية الكلاسيكية الجديدة تتضمن صراحة كلاً من المتغيرات الخارجية والداخلية في إطار عملية تحديث وترتيب منهجي لبعض الأفكار المستمدة من الفكر الواقعي الكلاسيكي. ويرى معتنقو الفكر الجديد أن نطاق وطموح السياسة الخارجية للدولة يتحددان في المقام الأول وفق مكانتها في النسق الدولي وبصفة أساسية حجم إمكاناتها من القوة النسبية، وبالتالي فهم واقعيون. وهم يرون كذلك من ناحية أخرى أن تأثير إمكانات القوة على السياسة الخارجية هو غير مباشر ويتسم بالتعقيد، ذلك بأن ضغوط النسق هي انعكاس لمتغيرات تتعلق بمستوى الوحدات (الدول)؛ أي عوامل داخلية، ومن هنا فهم واقعيون كلاسيكيون جدد (Ozdamar, 2009, p. 137 &Devlen).

ويعتبر جيدون أن الواقعية الكلاسيكية الجديدة أحد الضروب المستحدثة في التيار الواقعي إلى جانب كل من الواقعية الهجومية، والواقعية الدفاعية، وما يمكن أن نطلق عليه اتجاه "محلية السياسة" Innenpolitik، والذي يضع العوامل الداخلية ذات الصلة بالبنية السياسية للدولة (كضغوطات الرأي العام وجماعات المصالح مثلاً) في المقدمة كمؤثر على سلوك الدولة الخارجي، على عكس المدرستين الهجومية والدفاعية اللتين تفسران سلوك الدولة الخارجي وفقاً لضغوطات النسق الدولي؛ إذ تنتميان صراحة إلى الواقعية البنيوية أو النسقية. كما يعتبر جيدون أن النظريات الثلاث ربما تتسم بالوضوح والجرأة والقدرة على التنبؤ، غير تنبؤاتها تتسم بالتبسيط المفرط وعدم الدقة. ويؤكد جيدون على أن نظريته تتفوق على النظريات الثلاث الأخرى بدمجها في التحليل للمتغيرات المتعلقة ببنية النسق مع تلك المتأصلة في البيئة السياسية الداخلية للدولة، باعتبار أن سلوك الدولة الخارجي هو محصلة تضافر كل هذه المتغيرات (Rose, 1998, pp. 147- 153).

وعلى ذلك يهدف الواقعيون الكلاسيكيون الجدد إلى تحليل كيفية تأثير ضغوط النسق الدولي وكذا المتغيرات المتعلقة بمستوى الوحدة (مثل البنية السياسة الداخلية وتصورات صناع القرار) على السياسة الخارجية للدولة. وفي هذا الإطار تبرز إسهامات كل من راندال إشولر Randall Schweller، 1998) (2004 وفريد زكريا (1998)، وتوماس كريستنسن Thomas Christensen (1996)، وجاك سنايدر Jack Snyder (1991) ، و ويليم ولفرز William Wohlforth(1993)، وأرون فريدبرج Aaron Friedberg. وكلها دراسات تؤكد على فكرة أن سلوك السياسة الخارجية للدولة هو نتاج لضغوط النسق الدولي وقد تأثرت بالعوامل الداخلية المتعلقة بمستوى الوحدة أو الدولة. إنه الإطار التحليلي الشامل الذي تمثله الواقعية الكلاسيكية الجديدة في تفسير سلوك السياسات الخارجية للدول. وعلى الرغم من ذلك تظل الواقعية الكلاسيكية الجديدة، كإطار نظري عام، في بؤرة التمحيص لأغراض التحليل التطبيقي وخصوصاً فيما يتعلق بأمور أهمها: (1) كيف تؤثر معتقدات القادة في سلوكهم؟، و (2) كيف يمكننا قياس ذلك؟، و(3) ماهي العوامل الداخلية التي تؤثر في تقييم القادة لتحديات السياسة الخارجية؟ (Devlen& Ozdamar, 2009, pp. 137– 138).

خامساً: الواقعيون المتفائلون والواقعيون المتشائمون

تتعين الإشارة كذلك إلى أن ثمة من يميز بين صنفين من الواقعيين بصدد نظرتهم إلى إمكانية معالجة آثار الواقع الدولي. فإذا كان الليبراليون الجدد يؤكدون على أهمية المنظمات الدولية في الحد من حالة الفوضى على الصعيد الدولي وبالتالي تقليل احتمالات وقوع الحروب؛ فإن الواقعيين الجدد يضعون التعاون من خلال المنظمات الدولية في مرتبة ثانية من حيث أهميته. ذلك بأن الحرب هي، تبعاً لهم، حالة خالدة على المستوى الدولي، بينما التعاون، وإن كان غير مستحيل التحقق هو أمر مؤقت لأن الدولة دائماً ما تكون معنية بتحقيق المكاسب النسبية لا المطلقة. بمعنى أن الدولة سوف لا تختار التعاون حينما تكون هناك إمكانية لدى الدول الأخرى لتحقيق مكاسب نسبية أكبر جراء هذا التعاون، الأمر الذي قد تنظر إليه تلك الدولة باعتباره ضاراً بأمنها. وتتعين الإشارة كذلك في هذا الصدد إلى ما يقول به جون بيليس John Baylis من وجود اختلاف بين الواقعيين الجدد المتشائمين ونظرائهم المتفائلين حول أهمية المنظمات الدولية والتعاون الدولي بعامة. حيث يرى المتشائمون أن ثمة دوافع لدى الدولة قد تعوق التعاون مثل مخاطر تعرض الدولة للخداع، وكذلك

حرصها على مكاسبها النسبية. في حين يرى المتفائلون من الواقعيين الجدد أن التعاون ليس ممكناً فحسب، بل ويمكن أيضاً أن يؤدي دوراً بارزاً في خلق حالة من الأمن بالنسبة للدولة والحفاظ عليها. ومن جانب آخر يرى المتشائمون أن المنظمات الدولية لا يمكن أن يكون لها دور في منع الحرب لأنها ببساطة كيانات من صنع الدول ذاتها، بينما يعتبر المتفائلون أن التنظيم الدولي يمكن أن يقود إلى تحقيق الأمن الدولي والحفاظ عليه (Lasan, 2012, pp.40-41) .

على أية حال فإنه برغم التكهنات المتفائلة بتغير السياسات والقيم الحاكمة للسياسة الدولية في ظل عالم ما بعد الحرب الباردة؛ راح ميرشايمر في ثنايا تحليله للواقع الدولي المستجد يؤكد على استمرارية سياسات القوة استناداً إلى الأسس النظرية التي تشكل رؤية الواقعية الجديدة للعلاقات الدولية (Williams, 1993, pp. 103-104)

كما تجدر الإشارة إلى أن ميرشايمر يعتبر أن نظريات الواقعيين الدفاعيين من أمثال باري بوسن Barry Posen وجاك سنايدر Jack Snyder وستيفن فان إيفرا Stephen Van Evera تنتمي إلى ذات قالب والتز البسيط. وكل منهم يرى أن المنطق البنيوي يمكن أن يفسر قدراً معقولاً من سلوك الدولي غير أن قدراً كبيراً من هذا السلوك لا يمكن تفسيره من خلال الواقعية البنيوية. وعليه فإن ثمة حاجة إلى نظرية بديلة تفسر المواقف التي تتصرف فيها الدول بطريقة غير استراتيجية. وتحقيقاً لهذه الغاية اعتمد بوسون (1984) على النظرية التنظيمية، في حين ركز سنايدر (1991) على نمط النظام الداخلي، أما فان إيفرا (1999) فقد ركز على النزعة العسكرية. فاقترح كل منهم نظرية في السياسة الخارجية تستخدم نفس لغة والتز. فصفوة القول إن الواقعيين الدفاعيين يرون ضرورة تجاوز الواقعية البنيوية لتفسير كيفية تفاعل الدول في النسق الدولي. حيث يتعين مزج النظريات التي تعالج النظام الداخلي مع تلك التي تركز على النسق الدولي بغية تقديم تفسير لكيف تدور الأمور في العالم (Mearsheimer, 2013, p. 77). بينما الواقعيون الهجوميون، من ناحية أخرى، يميلون، كما يؤكد ميرشايمر، إلى الاعتماد الحصري على الحجج البنيوية في شرح السياسة الدولية، إنهم ليسوا بحاجة إلى نظرية منفصلة للسياسة الخارجية، ذلك بأن واقع العالم يبدو مشابهاً كثيراً لتوصيف الواقعيين الهجوميين. وهذا يعني أن تصبح القضية هل كان من المنطق الاستراتيجي أن تسعى ألمانيا إلى الهيمنة في أوربا خلال الفترة 1900 :1945، وأن تفعل اليابان الشيء ذاته في آسيا خلال الفترة

1931: 1945؟ ويدرك الواقعيون الهجوميون بطبيعة الحال، حقيقة أن الدول تتصرف أحياناً بنوع من الحماقة (استراتيجياً)، وهي حالات تتعارض مع نظريتهم (Mearsheimer, 2013, pp. 77-78).

المبحث الرابع: في تقويم النظرية الواقعية (التحديات – الانتقادات – القدرة على الرد)

نخلص من خلال ما تقدم إلى أن الواقعية لا تمثل مجرد نظرية واحدة وإنما هي نموذج تحليلي Paradigmأعم ينطوي على العديد من النظريات التحتية. ولقد ظلت الواقعية، كما يقول هولستي، النموذج المهيمن في تحليل العلاقات الدولية طيلة ما لا يقل عن ستة عقود، ذلك لأنها قدمت إطاراً تحليلياً مفيداً في تفسير انهيار النظام الدولي لحقبة ما بعد الحرب العالمية الأولى بفعل السياسات العدوانية في الشرق الأقصى وأوربا، كما قدمت الواقعية تفسيراً للحرب العالمية الثانية، وكذا الحرب الباردة. وبرغم ذلك تعرضت النسخة الكلاسيكية التي ابتدعها مورجنثاو وآخرون لقدر كبير من التمحيص النقدي. وكان ضمن المنتقدين بعض العلماء الذين آمنوا بالفروض الأساسية للواقعية غير أنهم رأوا أن ثمة أموراً تتعلق بالنظرية هي في حاجة إلى إعادة نظر لأن من شأنها أن وصمت النظرية بالافتقار إلى الدقة والوضوح (Holsti, pp. 5-6). والحق أن النقد لم يقتصر على نسخة مورجنثاو وإنما طال سائر مكونات النموذج الواقعي برمته، كما واجه الواقعيون تحديات فكرية عديدة تمثلت في نظريات أخرى، تقليدية ومستحدثة، راحت تنافسهم في تحليل السياسة الدولية وتقلل من شأن توجههم. وفيما يلي نعرض لأبرز هذه التحديات التنظيرية ومن ثم أبرز الانتقادات التي وُجِهت للنموذج الواقعي، ثم لتفنيد الواقعيين لهذه الانتقادات، والكيفية التي جابهوا بها التحديات.

أولاً: الواقعية وتحديات النظريات المنافسة

على الرغم من تعدد النظريات بل والاتجاهات التنظيرية التي زاحمت الواقعية في تحليل السياسة الدولية حال النظريات الماركسية والنسوية وغيرها؛ إلا أن التحدي الحقيقي الذي جابه الواقعيين في هذا السياق تمثل في النظريتين الليبرالية والبنائية الاجتماعية. حيث يمثل التيار الليبرالي، على نحو ما أشرنا سلفاً، الغريم التقليدي والتاريخي للنظرية الواقعية، في حين ظهرت البنائية الاجتماعية

مؤخراً ارتباطاً بمستجدات الواقع الدولي لعالم ما بعد الحرب الباردة كاتجاه جديد في تحليل السياسة الدولية يرفض كل الاتجاهات التقليدية، وذلك كله على النحو الذي سنعرض له في ثنايا السطور التالية:

(1)النموذج الليبرالي

يرى ستيفن والت أن التحدي الرئيسي للواقعية إنما يتمثل في كوكبة واسعة من النظريات الليبرالية. ويتأسس النموذج الليبرالي عموماً على عدة **أفكار مبدئية رئيسية** منها: **الفكرة الأولى** قوامها أن الاعتماد الاقتصادي المتبادل من شأنه أن يثني الدول عن استخدام القوة في مواجهة بعضها البعض، نظراً لأن من شأن الحرب أن تهدد رخاء كافة الأطراف على حد سواء. أما **الفكرة الثانية** والتي ترتبط غالباً باسم الرئيس وودرو ويلسون فمؤداها اعتبار انتشار الديمقراطية بمثابة ركيزة أساسية للسلام العالمي، نظراً لأن النظم الديمقراطية، حسب هذا التصور، هي بطبيعتها أكثر سلمية من النظم السلطوية. وأما **الفكرة الثالثة** والتي ترتبط بها إحدى النظريات الليبرالية الأكثر حداثة ففحواها أن المؤسسات الدولية، حال وكالة الطاقة الدولية وصندوق النقد الدولي، يمكن أن تقلص ظاهرة سلوك الدولة القائم على الأنانية، ولاسيما من خلال تشجيع الدول عن التخلي عن المكاسب الآنية من أجل جني المنافع الكبرى المترتبة على التعاون الدائم. كما أن هناك بعض الليبراليين قالوا بوجود لاعبين دوليين جدد حال الشركات متعددة الجنسيات، واعتبروا أن هذا الأمر يشكل تهديداً متزايداً لدور الدولة القومية (Walt, 1998, P. 32). ويؤكد هؤلاء على تراجع أهمية الدولة الإقليمية القومية ذات السيادة في ظل ثورة الاتصالات التي جمعت الكون، وقاربت بين جنباته، وغيرت من الأفكار المتعلقة بالولاءات القومية لاسيما في ظل عجز الدولة القومية عن الاستجابة لثورة التطلعات الهائلة لدى مواطنيها والتي هي إحدى إفرازات العصر. إن فكرة القومية كما يرى البعض أضحت من ودائع التاريخ (Holsti, p. 14). ومع ذلك فالأغلب الأعم من الليبراليين، كما يقول والت، يعتبر أن الدول هي الفاعلين الأساسيين في الساحة الدولية (Walt, 1998, P. 32).

وفي ذات السياق المفسر للنظرية الليبرالية يذكر البعض أن الليبرالية الجديدة تعد النظرية الثانية من حيث الأهمية بين نظريات العلاقات الدولية، وهي تمثل بطبيعة الحال وريثة النظرية الليبرالية التقليدية. ويرى الليبراليون أن ضمان السلام والأمن الدوليين يمكن أن يتحقق من خلال القانون الدولي

والمنظمات الدولية، والتكامل السياسي، والتحول الديمقراطي. وعليه فإن افتراض التعاون المؤسسي بين الدول على الصعيد الدولي يمثل محور النظرية الليبرالية الجديدة. ولعل من أبرز أفكار الليبرالية الجديدة القول بأنه إذا كانت الفوضى تشكل بنية النسق الدولي فإنه يمكن تحجيمها بالتعاون من خلال المؤسسات الدولية، وإذا كانت الدول تمثل الفاعلين الرئيسيين على المستوى الدولي فإنها ليست وحدها أطراف العلاقات الدولية حيث هناك المنظمات الدولية والفاعلون غير الحكوميين؛ وهي أطراف لا يمكن تجاهلها في التحليل، كذلك فإذا كانت القوة هي الشاغل الرئيسي للدول فإن هذا لا يعني أنها دائمة البحث عن القوة. وعليه فإذا كان الواقعيون الجدد يركزون على مسائل القوة والأمن فإن الليبراليين الجدد يهتمون بتحليل مسائل من شاكلة التعاون والعلاقات الاقتصادية بين الدول. كذلك فهم يرون أن المؤسسات الدولية تؤدي دوراً بارزاً في ضمان الأمن الدولي وهو يعنون هنا المؤسسات الحكومية الرسمية كما غير الحكومية. كذلك يرى الليبراليون الجدد أن الدول لديها مصالح مشتركة وبالتالي فإنها يمكن أن تتعاون. كما أن المهم بالنسبة للدول، حسب الليبرالية الجديدة، هو تحقيق مكاسب مطلقة لا نسبية كما يرى الواقعيون. من جانب آخر يؤكد الليبراليون الجدد على أن المنظمات الدولية لها مزايا عديدة مثل تقديم المعلومات، وتقليل تكلفة التفاعلات، وإضفاء المصداقية على الترتيبات الدولية. وهي ربما لا يمكن أن تحد من احتمالات وقوع الحرب لكنها يمكن أن تسهم في رفع مستوى التعاون بين الدول (Lasan, 2012, pp.41-42).

وإجمالاً يذكر هولستي أنه كما توجد صور مختلفة للنظرية الواقعية وُجدت نماذج عديدة يمكن وصفها بالليبرالية انصبت على نقد الواقعية، ولعل من أبرز هذه النماذج أو المنظورات التحليلية **منظور المجتمع الكوني Global-Society، ومنظور الترابط الاستقلالي أو الاعتماد المتبادل Complex independence، ومنظور الليبرالية المؤسساتية Liberal Institutionalism،** وكل هذه المنظورات تعتبر أن تركيز النظرية الواقعية المفرط على قضية الحرب والسلام وصراع الدول القومية دون غيرها من القضايا الدولية يجعل منها نظرية عتيقة تجاوزها الزمن. ذلك بأن المشاكل الحرجة التي تجابه الدول قد اتسع نطاقها بشكل كبير خلال القرن العشرين، وبالتالي أضحى التركيز على قضايا الحرب والسلام بمثابة إهدار للوقت والجهد. إن ثمة قضايا عديدة أخرى يتعين التركيز عليها حسب هذه المنظورات الليبرالية وذلك حال الرفاهية، والتحديث، والبيئة وغيرها من القضايا التي

تستحق مزيداً من العمل. إن من المهم التأكيد على إمكانات العمل المشترك والتعاون النابع من تحقيق المصلحة الذاتية لا من القيم الطوباوية الإيثارية مثلاً، والسعي إلى بناء المؤسسات للحد من ظروف عدم اليقين وتكلفة جمع المعلومات عن الآخرين، والخوف من غدرهم، وكذلك تطوير أنظمة التعليم والاتصالات الدولية بغية التقليل من المخاوف والعداوات المبنية على نقص المعلومات أو سوء فهم الآخرين، وأيضاً تعزيز الأنشطة الإيجابية حال التجارة الدولية مثلاً وما يمكن أن تؤدي إليه من تحقيق المكاسب المشتركة بما يؤدي إلى تخفيف حدة؛ إن لم يكن القضاء على مبدأ مساعدة الذات الذي يعد أقسى خصائص النسق الدولي. ويتعزز هذا التوجه في ظل الانتشار المعرفي والتكنولوجي المتسارع واسع النطاق وعولمة الاتصالات (Holsti, p. 12). إن المطالب المتزايدة، حسب هذا التوجه الفكري، فاقت موارد وقدرات الدول ذات السيادة على التعامل معها بفعالية. وبالتالي فإن الاعتماد المتبادل وبناء المؤسسات يشكلان ضرورة لمواجهة مشكلات تعجز حتى أقوى الدول عن التصدي لها منفردة؛ حال المسائل المتعلقة بالإرهاب، والتجارة، والهجرة، والتهديدات البيئية، والإيدز، والسلالات الجديدة من السل، وغيرها الكثير (Holsti, p. 12).

(2)النظرية البنائية الاجتماعية

لعل من أبرز التحديات التي جابهت النظرية الواقعية، بل وغيرها من النظريات الرئيسية للسياسة الدولية، كان ذلك الاتجاه التحليلي الجديد الذي ظهر مؤخراً والمعروف بالنظرية البنائية الاجتماعية Socio– constructivism، وقد ظهرت هذه النظرية مع بداية عقد التسعينيات في ظل إدراك بعض محللي العلاقات الدولية أن النظريات السائدة ممثلة في الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة ليس بمقدورها تقديم تفسير للتغيرات الحادثة على المستوى الدولي مثل نهاية الحرب الباردة. وقد تم إدخال مصطلح البنائية في العلاقات الدولية من خلال كتابات نيكولاس أونف Nicholas Onuf عام 1989، ثم كان تطويره كمدخل تحليلي بعد ذلك من قبل ألكسندر وينت Alexander Wendt. فالبنائية ليست مجرد نظرية وإنما هي مدخل تحليلي عام قوامه أن العلاقات الدولية قد شيدت اجتماعياً، وهو مدخل، على حد قول البعض، قد لاقى قبولاً واسعاً نتيجة لعوامل عديدة منها نهاية الحرب الباردة، وبروز أهمية مشكلات الهوية في العلاقات الدولية المعاصرة، وخيبة الأمل الكبيرة في النظريات الكبرى للعلاقات الدولية وتركيزها على المسائل المادية، والقضايا الأمنية الصعبة في العلاقات الدولية. ويمكن

القول إن قوام هذا المدخل بإيجاز هو أن العوامل الاجتماعية تؤثر في التفاعل البشري، والبنى الاجتماعية تساعد في تشكيل مصالح وهويات الفاعلين، كما أن الفاعلين والبنى يشكل كلٌ منهما الآخر، فمثلاً مسائل كالفوضى والسيادة والهويات والبحث عن الأمن ليست قدراً محتوماً دائماً، كما يقول أتباع المداخل الرئيسية كالواقعية، وإنما هي أمور تم بناؤها اجتماعياً وبالتالي فبالمقدور تعديلها حالما تقتضي الضرورة. أو على حد قول وينت فإن التصور الواقعي للفوضى لا يقدم تفسيراً واضحاً لأسباب حدوث الصراع بين الدول، إن القضية الحقيقية هي كيفية فهم الفوضى، فالفوضى، حسب وينت، هي محصلة أفعال الدول (Lasan, 2012, pp.42-43)، كذلك فإن معضلة رئيسية من معضلات السياسة الدولية كمعضلة الأمن، تبعاً للفكر البنائي، لا ترتبط فحسب ببناء القوة المادية وإنما يمكن التعامل معها تبعاً لتفاهمات جماعية بين الدول (Walt, 1998, P. 41).

وعليه لا تركز البنائية على العوامل المادية مثل القوة والتجارة؛ وإنما ينصب اهتمامها على تأثير الأفكار، فهي تنظر إلى مصالح وهوية الدولة باعتبارهما نتاجاً طبيعياً لعمليات تاريخية محددة. ويركز البنائيون اهتمامهم على تحليل طبيعة الخطاب السائد في المجتمع باعتبار أنه يعكس ويشكل المعتقدات والمصالح ويحدد القواعد المقبولة للسلوك. فمثلاً هم يفسرون التغيرات الجذرية التي أحدثها جورباتشوف في السياسة الخارجية السوفييتية باعتناقه لأفكار جديدة مثل فكرة الأمن الدولي المشترك (Lasan, 2012, p. 43).

ومنطلق هذا الفكر البنائي أننا صرنا بصدد عصر يتحدى المعايير القديمة، حيث الحدود بين الدول آخذة في التلاشي، وقضايا الهوية أضحت أكثر بروزاً؛ وعليه فإن من الطبيعي أن توضع هكذا قضايا في بؤرة الاهتمام. لقد باتت القضية الأبرز في ظل عالم ما بعد الحرب الباردة هي الكيفية التي تحدد بها الجماعات البشرية هوياتها ومصالحها. تركز البنائية، إذاً، على كيفية نشأة الهويات والأفكار وتطورها وكيف أنها تشكل وسيلة الدولة في فهم المواقف الدولية والتعامل معها. بمعنى هل يعرف الأوربيون أنفسهم ارتباطاً بقومياتهم أم برابطة الاتحاد الأوربي؟، وهل يضع الألمان واليابانيون في الاعتبار ماضيهم التوسعي وبالتالي يتطلعون إلى دور أكبر في الساحة الدولية؟، وهل ينظر الأمريكيون إلى أنفسهم باعتبارهم الشرطي العالمي؟ (Walt, 1998, pp. 40-41).

يبقى أن نشير إلى أن جانباً من دعاة النظرية البنائية يركز على قضية مستقبل الدولة الإقليمية ويرى أن تنامي الاتصالات العابرة للحدود وسواد القيم المدنية المشتركة؛ من شأنهما أن يقوضا الولاءات الوطنية التقليدية، ويخلقا أشكالاً جديدة كليةً من الروابط أو التجمعات السياسية. ويركز بنائيون آخرون على دور المعايير حيث يرون أن التطورات الراهنة في القانون الدولي والمبادئ المعيارية الأخرى قد قلصت من دور فكرة السيادة العتيقة، وغيرت من النظرة إليها كسند شرعي لاستخدام القوة من جانب الدول (Walt, 1998, pp. 40-41).

ثانياً: أبرز الانتقادات التي وُجِهت إلى النموذج الواقعي

تعرضت الواقعية بمختلف صورها وعبر تاريخها الطويل إلى العديد من الانتقادات؛ **انصب بعضها تقليدياً على الأسس الفكرية التي قامت عليها، في حين تأسس البعض الآخر على التشكيك في قدرتها التفسيرية لاسيما فيما يتصل بالتغيرات العميقة التي شهدتها السياسة الدولية بدءاً من نهاية الحرب الباردة**. وعلى نحو ما أشرنا سلفاً؛ فقد صدرت معظم الانتقادات للواقعية عن علماء ومحللين ينتمون إلى الأطر التنظيرية المنافسة وخصوصاً دعاة الاتجاه الليبرالي الذين يمثلون تقليدياً ألد أعداء النموذج الواقعي في تفسير السياسة الدولية. وفيما يلي نعرض لأبرز الانتقادات التي تعرضت لها الواقعية خلال الستة عقود التي تمثل عمر هذا الاتجاه التنظيري:

(1) **يتعلق الانتقاد الأول بافتراض الواقعية الكلاسيكية الأكثر شيوعاً من أن الطبيعة البشرية هي المسبب للصراع الدولي**، فصحيح تاريخياً أن البشر قادرون على إيتاء أفعال على مستوى لا يصدق من الأنانية والهمجية؛ ومع ذلك وبرغم جهود الفلاسفة عبر آلاف السنين؛ فإنه لم يتم التثبت حتى الآن من أن هذه الأفعال جاءت بسبب الطبيعة البشرية التي لا تتغير بل وغير القابلة للتغيير حسب تصوير الواقعية الكلاسيكية (Sutch& Elias, 2007, p. 60). فلقد ارتكزت الواقعية الكلاسيكية عادة على نظرية تشاؤمية بشأن الطبيعة البشرية، ينطبق هذا الأمر على النسخة اللاهوتية التي يمثلها فكر كل القديس أوغسطين ورينولد نيبور، كما ينطبق على النسخة العلمانية كماهي ماثلة في فكر كل من مكيافيللي وهوبز ومورجنثاو وغيرهم. فالسلوك الأناني القائم على المصلحة الذاتية ليس قاصراً على فئة محدودة من القادة المنحرفين أو الشريرين وإنما هو أمر لصيق بكل سياسي وذلكم هو صلب النظرية الواقعية. ومن هنا كان الانتقاد الكبير الذي واجه النظرية، فإذا كانت الطبيعة البشرية ثابتة

وليست متغيرة فكيف يمكن أن نفسر استناداً إليها أنماطاً متباينة من العلاقات ؟، فمثلاً إذا كانت هذه الطبيعة تقدم تفسيراً للصراع والحرب، فما الذي يفسر السلام والتعاون؟ (Holsti, p. 6).

ولعله ليس من قبيل الدفاع عن الواقعية في هذا الصدد القول بأن هذا الانتقاد قد تجاوزه الزمن ذلك بأن الواقعيين الجدد أو البنيويين قد صرفوا النظر عن الطبيعة البشرية وراحوا ينطلقون في تفسيرهم لسلوك الدول من بنية النسق الدولي. حيث إن بعض الدراسات المسحية للفكر الواقعي (حال دراسة فيوتي وكاوبي Viotti and Kauppi على سبيل المثال) قد أكدت عدم وجود أي أثر لدور الطبيعة البشرية في كثير من كتابات الواقعيين. كما نجد أن شروحات عتاة الليبراليين المعادين للفكر الواقعي حال كل من جون فاسكيز John Vasquez وروبرت كيوهينRobert Keohane؛ لم تدرج الطبيعة البشرية ضمن الافتراضات المشكلة للنواة الصلبة للنظرية الواقعية. أو على حد قول البعض فإن تطور الواقعية تدريجياً خلال العقود الأخيرة وصولاً إلى واقعية والتز أو الواقعية الجديدة تخلصت من فرضية الطبيعة البشرية إلى حد كبير (Shimko, 1992, pp. 286-287).

(2) التبسيط البالغ الذي يصل إلى حد البخل وأحياناً الغموض في تفسير المفاهيم الأساسية التي تتأسس عليها النظرية الواقعية بمختلف صورها، وفي مقدمة هذه المفاهيم القوة والمصلحة القومية ودورهما كمحرك للسلوك الخارجي للدولة، وكذلك مفهوم ميزان القوة وآليات عمله والقواعد الحاكمة لسلوك الدول إزاءه (Sutch& Elias, 2007, p. 59). فبصدد مفهوم القوة، بادئ ذي بدء، يأخذ مقلد على الواقعيين إدماج المفاهيم المختلفة للقوة في مفهوم عام واحد من خلال الخلط بين مفهوم القوة التي تأتي كناتج سياسي، ومفهوم القوة التي هي مجرد أداة، والقوة التي تؤثر كدافع محرك، حيث يكاد مورجنثاو يحصر مفهوم القوة في كونها دافعاً محركاً، باعتبار أن الذي يشكل السياسة ويتحكم في تقرير مجراها هي الشهوة التي تتسلط على الإنسان وتدفعه إلى اكتساب القوة، أي أن القوة هي طبيعة غريزية كامنة في الشخصية الإنسانية وفي السلوك الإنساني عموما (مقلد، 1987، ص22:19). كما يرى مقلد أن الدعامة الثانية في نظرية مورجنثاو أي المصلحة القومية تمت معالجتها بطريقة تنطوي على قدر كبير من التبسيط، حيث يعتبر أن المصلحة القومية تتحدد دائماً وأبداً في إطار القوة ولا شيء سواها. في حين أنها قد تتحدد في الواقع ارتباطاً بمعايير عديدة منها تفضيلات وضغوطات القوى السياسية المتفاعلة داخل الدولة، أو رؤى الأجهزة الرسمية المسئولة عن تحديد القيم وإلزام

المجتمع بها من خلال إصدار قرارات ملزمة للكافة، كما أن المصلحة القومية قد تتحدد في إطار الأهداف التي هي موضع اتفاق واسع داخل النظام القائم داخل الدولة. وبالتالي فإن عملية صنع السياسة الخارجية أكثر تعقيداً مما يقدمها تحليل مورجنثاو(مقلد، 1987، ص22:19).

وفي ذات السياق يشير البعض إلى أن تحليلات الواقعيين اتسمت بعدم الدقة وأحياناً التناقض بصدد تحديد مفاهيمهم الأساسية حال القوة، والمصلحة القومية، وميزان القوة. ويرون كذلك وجود تناقضات محتملة بين العناصر الرئيسية للواقعية من وصفية وجوهرية. فمثلاً على الدول وقادتها، حسب الواقعية، أن يفكروا ويعملوا وفق المصالح متمثلة بالقوة، ومن ناحية أخرى على رجال الدولة، حسب الواقعية أيضاً، ممارسة الحذر وضبط النفس وكذلك مراعاة المصالح المشروعة لدول أخرى. ونظراً لأن القوة تلعب دوراً محورياً في الواقعية الكلاسيكية فإنه كان يتعين على دعاتها أن يوضحوا بجلاء طبيعة العلاقة بين رصيد القوة النسبي للقوة والنتائج السياسية التي يمكن أن تترتب عليه، وبالتالي ربما عليهم أن يثروا التحليل من خلال إدخال متغيرات أخرى. كذلك يتعين على الواقعيين توضيح الفارق بين القوة كإمكانات والقوة كخيار قابل للاستخدام لاسيما في العصر النووي، وهذا ما اكتشفته الولايات المتحدة في فيتنام، واكتشفه الاتحاد السوفييتي في أفغانستان (فالسلاح النووي مثلاً مهما بلغت إمكانات الدولة منه هو بمثابة عامل قوة غير قابل للاستخدام إلى حد بعيد). ثم إن الهجوم الإرهابي على نيويورك وواشنطن في 11 سبتمبر 2001 أوضح بجلاء ضرورة التمييز بين إمكانات القوة المتاحة ومستوى التأثير السياسي لهذه الإمكانات ((Holsti, p. 6.

كذلك ففي نفس الإطار المفاهيمي يرى البعض أن المفاهيم الرئيسية للنظرية الواقعية وفي مقدمتها مفهوما القوة والمصلحة القومية اتسما في تحليلات الواقعيين بالضبابية وعدم الحسم. فعلى سبيل المثال، كما يقول بعض المنتقدين، إذا تتبعنا افتراض أن قادة الدول يسعون إلى بناء القوة بصورة تراكمية مطردة لحماية مصلحتها القومية فإن ثمة تساؤلات عديدة تثار في هذا الخصوص منها: ما هي العناصر الأساسية لقوة الدولة؟، ما هو نمط استخدام القوة الأفضل تحقيقاً للمصلحة القومية؟، وهل بناء الجيوش يحقق الحماية أم أنه يثير سباقات التسلح؟، وهل الأحلاف العسكرية ستدعم دفاعات الدول أم أنها ستخلق تهديدات من أحلاف مضادة؟ بل ومن منظور منتقدي الواقعية فإن سعي الدولة لتكديس إمكانات القوة التي تحوزها هو بمثابة هزيمة للذات Self–defeating. إن تحقيق دولة ما

لأمنها المطلق سيعتبر من قبل الدول الأخرى الأعضاء في النسق تحقيقاً للتهديد المطلق، ونتيجة لذلك ستنجر الدول إلى حلقة متسارعة من إجراءات تأمين الذات تستبع إجراءات مضادة من منافساتها على نحو يؤدي إلى تهديد أمن الكافة (Kegley& Blanton, 2009-2010, p. 31).

كما لا تفوتنا الإشارة في هذا الصدد إلى أن أحد أبرز منتقدي الواقعية وهو بول شرودر Paul Schroeder، في مقاله الشهير: الواقع التاريخي في مواجهة نظرية الواقعيين الجددHistorical Reality vs Neo-realist Theory، قام بدراسة 300 عام من تاريخ العلاقات الدولية، حيث انتهى إلى نتيجة مفادها أن النظرية الواقعية الجديدة لا تشكل إطاراً تحليلياً مناسباً لتفسير جملة التفاعلات والسياسات التي سادت خلال حقبة نسق القوى الأوربية الحديث. وبناءً على هذه النتيجة نصح شرودر التاريخيين بعدم تبني نموذج الواقعية الجديدة، ونصح منظري العلاقات الدولية بعدم افتراض أن الواقع التاريخي الدولي يدعم أحداً (من المنظرين). كما أن النتيجة الرئيسية التي قدمها شرودر في هذه المقالة أن الدول لا تسعى إلى التوازن وأن فكرة التوازن بعامة لا تحدث في إطار العلاقات الدولية. وهذه النتيجة الهامة والجديرة بالملاحظة تتناقض مع ما قال به كينيث والتز في كتابه نظرية العلاقات الدولية (Elman.et al., 1995, pp. 182, 183)

(3) **أن القوة لا تستطيع أن تخدم وحدها كأداة لتحليل كافة الظواهر المعقدة في السياسة الدولية، حيث توجد إلى جانبها قيم وعوامل أخرى تؤثر في السلوك السياسي الخارجي للدول** مثل الرغبة في التعاون الدولي كما هو حادث في كثير من التنظيمات الدولية والإقليمية، وهناك أيضاً النزعات الاندماجية في السياسة الدولية مثلما هو الحال في غرب أوربا، وهذه التجمعات والتنظيمات تُبنى على أفكار وقيم أبعد ما تكون عن نظرية سياسات القوى المذكورة (مقلد، 1987، ص22). أو كما يؤكد جيمس James إن فرضيتي الواقعية البنائية المتمثلتين في الفوضى الدولية وسعي الدولة إلى تعظيم القوة، باختصار، ليستا كافيتين لتفسير كيف تختار الدولة الوسائل الكفيلة بإبلاغها أهدافها، أو بتعبير آخر ليستا كافيتين لتفسير سلوك الدول وسياساتها الخارجية (James 1993, p. 135). كذلك يرى البعض، من خلال نظرة متوازنة، أن ادعاء الواقعيين بأن العلاقات الدولية تعني دراسة علاقات القوة بين الدول فحسب من شأنه تفويت الفرصة على الطلاب للتعرف على قطاعات أخرى من الشئون

العالمية، ومع ذلك فإن تجاهل دراسة علاقات القوى يفقد الطالب فرصة الإلمام بأمر بالغ الأهمية (Sutch& Elias, 2007, p. 62).

(4) **ويتصل الانتقاد الرابع بمحورية دور الدولة في النظرية الواقعية باعتبارها اللاعب الدولي الرئيسي، والذي يتمثل هدفه الدائم في البقاء.** حيث يرى المنتقدون أن تقسيم البشر أنفسهم إلى مجتمعات بدأ منذ آلاف السنين ارتباطاً بأسباب أمنية واقتصادية، كما أن ظهور الدولة القومية ذات السيادة نفسها ارتبط بظروف تاريخية معينة، وأن هذه الظروف قد تغيرت في ظل العالم المعاصر حيث انتشار الحركات العرقية الانفصالية بل وتفكك العديد من الدول الكبرى حال الاتحاد السوفييتي ويوغسلافيا، إلى جانب شيوع التركيز على حقوق الأقليات والشعوب الأصلية، وما استتبعه من ظهور الحاجة إلى التدخل السياسي بهدف التصدي لحالات انتهاك حقوق الإنسان، أو لإغاثة اللاجئين، أو مكافحة الفقر. كل هذه الظروف المستجدة وغيرها كان من شأنه أن طُرحت تساؤلات مشروعة بصدد واقع ومستقبل الدولة القومية ذات السيادة، والحاجة إلى التركيز على كيانات أخرى إقليمية وعالمية (Sutch& Elias, 2007, pp. 60-61). وفيما يتعلق بالتأثير الذي يمكن أن تحدثه العولمة على دور الدول؛ يصر الواقعيون على أن الدول تظل تمثل الفاعل الدولي الأكثر أهمية والقادرة وحدها على إدارة آثار العولمة، وذلك مع التسليم بأن تأثير الدول قد تراجع إلى حد ما لصالح الحركات عابرة الحدود transnational movements. ويشار هنا إلى الانتقادات العديدة التي وجهت للواقعية في هذا السياق ومنها، عدم تقديم تعريف للأمن، ورفض الواقعيين توسيع نطاق المفهوم ليشمل مجالات أخرى بحجة أن هذا التوسيع يجعل المفهوم مفككاً. وهنا يدخل ضمن الانتقادات إصرار الواقعيين المستميت على عدم شرح دور الفاعلين من غير الدول Non-state Actors في ضمان الأمن (Lasan, 2012, p.41). ويوجز كيوهين وناي(1989) Keohane and Nye الصعوبات التي تواجه الواقعية البنيوية في هذا السياق بالقول: "حتى لو كنا نفهم كلاً من تفضيلات الدولة وبنية النسق، فإننا غالباً لن نكون قادرين بلوغ الفهم الكافي لسلوك الدولة مالم نتعرف على سمات أخرى للنسق حال طبيعة الفاعلين الدوليين وفوق الدوليين المنغمسين في تفاعلاته وكذلك طبيعة المنظمات الدولية" (James, 1993, p. 135).

(5) **يتعلق هذا الانتقاد بالواقعية البنيوية وفكرتها الأساسية عن اعتبار الضغوط الآلية المترتبة على بنية النسق هي الموجه للنسق السياسي الدولي. وهذا ما يمكن اعتباره نوعاً من الحتمية البنيوية،** ومن ذلك تأكيد والتز على أن ميزان القوى الدولي سيتحقق بصورة آلية وبغض النظر إرادات الدول (Sutch& Elias, 2007, p. 60). وفي ذات السياق اعتبر إيشن Achen (1989) أن الواقعية البنائية ليست إلا نوعاً من التنظير الاجتماعي الغامض الذي في ظله يتم تجاهل دور الإرادة الإنسانية إلى حد كبير . كما أخذ دويرتي وفالتزجراف Dougherty and Pfaltzgraff (1990) على النظرية الواقعية البنائية التجاهل المتعمد للتاريخ باعتباره عملية دائمة التجدد يسهم الأفراد في تشكيل كل حقبة من حقبها المتعاقبة (James, 1993, p. 60). كذلك يقول فاسكيز و إليمان Vasquez and Elman:"ولأن تنظير الواقعيين اتسم بالغموض فقد بات محلاً للتساؤلات. إن الواقعية لم تقدم معايير لتحديد أي المعلومات التاريخية كانت هامة لتقييم ادعاءاتهم، وأي القواعد المعرفية يتعين اتباعها لتفسير المعلومات ذات الصلة" (Kegley& Blanton, 2009-2010, p. 31).

(6) **يشكك البعض في قدرة الواقعية على التوقع،** حيث يرى جراست Garst (1989) أن توازن القوى على سبيل المثال يمكن توقعه في ظل حالة الفوضى الدولية، ولكن لا يمكن التنبؤ بالتحالفات التي سوف تنشأ كنتيجة لذلك. ونظام القطبية الثنائية قد يمكن اعتباره أكثر (أو أقل) جلباً للصراعات من نظام التعددية القطبية، لكن توقيت ونطاق حرب ما قد تقع لا يمكن التنبؤ به دون توافر معلومات إضافية عن حجم وعدد ومناطق الصراعات الفرعية المسلحة التي يمكن أن تنخرط فيها دول أخرى من غير الأطراف الرئيسية للحرب، وبالتالي فإن أقصى ما يمكن تحقيقه كقاعدة عامة ارتباطاً بالواقعية البنيوية هو تقدير التوجهات العامة للقوى الدولية (James, 1993, pp. 133-134).

(7) **اعتبر فاسكيز Vasquez (1983) أن النموذج المعرفي للواقعية البنائية يستنزف عموماً قدراً كبيراً من الجهد دون أن يحقق سوى قدر محدود جداً من النتائج المرضية،** فمثلاً ضمن أكثر 7000 آلاف فرضية قدمها هذا النموذج فإن نسبة 6.9 % من هذه الفروض اتسمت بقدر معقول من الدقة. وأضاف فاسكيز أن مرحلة المواجهة في الحرب الباردة قد انتهت وأننا لم نعد بحاجة إلى التصور الحتمي للسياسة الدولية على أنها صراع من أجل القوة والسلام. كما انتقد فاسكيز الفرضيات الأخرى للواقعية الجديدة مشيراً إلى ظواهر تدحض هذه الفرضيات، حال الدور المتنامي في السياسة الدولية

لفاعلين دوليين من غير الدول حال المنظمات غير الحكومية وغيرها من التنظيمات عابرة القوميات، وذلك إلى جانب تزايد ظاهرتي التداخل والاعتماد المتبادل بين الدول. وهي أمور، حسب فاسكيز، تؤكد الحاجة إلى نموذج معرفي بديل أو على أقل تقدير نسخة معدلة من الواقعية البنائية (James, 1993, pp. 134-135).

(8) **ينتقد الكثيرون ميل النظرية الواقعية إلى وضع المسائل الأخلاقية في مرتبة ثانوية مقارنة بالمسائل السياسية**، باعتبار أن ذلك هو الأمر الصحيح، في نظر الواقعيين، لتأسيس علم للعلاقات الدولية يستند إلى حقائق الواقع، والذي قوامه أن قادة الدول يسعون إلى تحقيق مصالح دولهم بغض النظر عن الجوانب الأخلاقية أياً كانت، كما أن صلب السياسة الدولية يتمثل، حسب الواقعيين أيضاً، في القوة وليس العدالة مثلاً، وبعامة فلا يجب أن تطغى الأحكام الأخلاقية على حقائق الواقع. وعليه، حسب المنتقدين، فإن النظرية الواقعية ليست لديها أية مفردات كما أنها لم تهتم بتطوير هكذا مفردات؛ للتعامل مع قضايا عالمية هامة حال حقوق الإنسان مثلاً برغم محوريتها وشيوع النقاش بصددها على المستويات المحلية والإقليمية والدولية (Sutch& Elias, 2007, p. 61). كذلك فقد أبدى بعض المنتقدين القلق إزاء نزوع الواقعين إلى تجاهل المبادئ الأخلاقية، وكذلك التكلفة المادية والاجتماعية العالية التي تترتب على إعمال بعض نصائحهم المتعلقة بالسياسات؛ مثل التخلف الاقتصادي الناتج عن الانفاق العسكري اللامحدود (Kegley& Blanton, 2009-2010, p. 31).

(9) **ثمة عدد متزايد من الانتقادات أيضاً طال الواقعية نظراً لأنها لم تأخذ في الحسبان التطورات الجديدة المتلاحقة في السياسة العالمية.** فمثلاً هي غير قادرة على تفسير إنشاء المؤسسات التجارية والسياسية الجديدة في غرب أوربا خلال الخمسينيات والستينيات، حيث قاد التعاون القائم على المزايا المشتركة؛ الأوربيين للتخلي عن سياسات القوة التي جرت عليهم ويلات الحروب طيلة ثلاثة قرون منصرمة (Kegley& Blanton, 2009-2010, p. 31). كما واجهت الواقعية عاصفة من الانتقادات والتشكيك في قدرتها على تقديم تفسير مقنع للسياسة الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة وزوال الاتحاد السوفييتي. حيث يرى روسنو Rosenau (1990) مثلاً أن الواقعية البنيوية تتمتع بقدر محدود من القدرة على تحليل والتفسير السياسة الدولية لاسيما في ظل التحولات والاضطرابات التي شهدتها منذ منتصف الثمانينيات (James, 1993, p. 123).

(10) **ثمة انتقاد يوجهه دعاة الليبرالية المؤسساتية الجديدة والذي قوامه أن النظرية الواقعية تركز على جانب واحد فحسب من العلاقات الدولية** يتعلق بالحروب والعدوان والصراع الدولي وسياسات القوى العظمى، وبالتالي فهي تقدم دراسة للسياسة الدولية أمنية الطابع على نحو صرف، وتتجاهل قضايا أخرى هامة حال العلاقات الاقتصادية، والتنمية الدولية، والقانون الدولي، وهي القضايا التي تركز عليها النظرية الليبرالية المؤسساتية الجديدة مثلاً (Sutch& Elias, 2007, p. 61-62).

(11) **يُذكر كذلك أن كثيراً من التوصيات المتعلقة بالسياسات التي قدمت استناداً إلى المنطق الواقعي كانت متباينة.** فمثلاً تراهم وقد انقسموا بحدة حول جدوى التدخل الأمريكي في فيتنام بالنسبة للمصالح القومية الأمريكية، وكذا بصدد مدى ما إذا كان السلاح النووي يسهم في تحقيق السلام العالمي. وفي حين استخدم بعض الملاحظين الواقعية حال جيفوستف Gvosdev لتفسير العقلانية التي انطوى عليها قرار غزو العراق عام 2003، راح واقعيون آخرون حال جون ميرشايمر ينتقدون بشدة قرار التدخل (Kegley& Blanton, 2009-2010, p. 31) .

ثالثاً: أبرز الدفوع التي قُدمت في مواجهة نقد الواقعية

لم يقف الواقعيون مكتوفي الأيدي إزاء كل سهام النقد هذه التي وُجهت إلى نظريتهم، وعمدت إلى التقليل من شأنها كنظرية مفسرة للسياسة الدولية لاسيما في ظل انتهاء الحرب الباردة. وكان من أبرز من تصدوا لهذه الانتقادات اثنان من أعمدة الفكر الواقعي المعاصر هما جون ميرشايمر وستيفن والت. غير أنه تجدر الإشارة، بداية، إلى ملاحظتين هامتين؛ أولاهما أن الدفاع عن النظرية الواقعية لم يقتصر على المنتمين إليها صراحة وإنما صدر كذلك عن محللين محايدين. وأما الملاحظة الثانية فقوامها أن أبرز دفوع الواقعيين عن نظريتهم صدرت في صورة مقالات تفنيدية لمقالات غلاة غرمائهم الليبراليين، حال فاسكيز وشرودر ، الذين سخَروا جانباً لا يستهان به من كتاباتهم للحط من شأن النظرية الواقعية وصلت حد اعتبارها غير صالحة من الأساس لتفسير السياسة الدولية. وتأسيساً على هذه المقدمة نعرض فيما يلي لأبرز الردود التي قدمت دفاعاً عن الواقعية:

(1) **كتب والتز في عام 2004 دفاعاً عن الواقعية:** إن انهيار الاتحاد السوفييتي لم يكن نتيجة لنجاح الجهود الدولية للقوى الليبرالية، وإنما كان مرده إلى فشل النظام الشيوعي السوفييتي. لقد انتهت الحرب

الباردة كما توقع الواقعيون بالضبط. إن الحرب الباردة كانت متجذرة في النسق الدولي ثنائي القوى القطبية وبالتالي فإنها، بداهة، ستنتهي فقط حينما ينهار ذلك النسق. وأضاف والتز متسائلاً: بعد نهاية الحرب الباردة؛ هل لازالت الواقعية تسود؟ حسب عنوان مقال لروبرت جيلبين " لا أحد يحب الواقعية". دائماً وأبداً، من العصور القديمة وحتى الوقت الراهن، برزت الواقعية بين التفسيرات المتنافسة، كأهم النظريات وأكثرها فائدة فيما يتصل بتفسير النتائج التي تتحصل عليها وحدات (دول) تتفاعل في ظل حالة من الفوضى، وطالما ظل هذا الوضع قائماً تبقى الواقعية هي الطريقة الأفضل لتفسير الأحداث السياسية الدولية (Sutch& Elias, 2007, p. 58).

(2) **يرى البعض أن الواقعية في صورتها الحديثة، المعروفة بالواقعية الجديدة، لاتزال تسيطر على الدراسات الأمنية خلال الفترة الراهنة** وتبعاً لهذه النظرية فإن نهاية الحرب الباردة لم تؤد إلى تغيير في مفهوم الأمن حيث يعتبر كينيث والتز الممثل الرئيسي للواقعية الجديدة الذي يقف، في كتابه الأهم نظرية السياسة الدولية، وراء التأكيد على أهمية بنية النسق الدولي وأمن الدول. إن نهاية الحرب الباردة لم تؤد إلى تغيير في هذه البنية والتي قوامها الفوضى، كما لايزال العالم قائماً على المنافسة بين الدول (Lasan, 2012, p.40). وفي ذات السياق المتعلق بالدراسات الأمنية يرى البعض أن التغيرات الثورية التي شهدها العالم مؤخراً تحتم التفكير في مستقبل الاستراتيجية. إنها التغيرات التي طالت المشهد الجيوسياسي العالمي وتمثل أبرزها في التحولات الكبرى التي تشهدها أوربا، وتفتت الاتحاد السوفييتي، وتفكك حلف وارسو، ومن ثم انتهاء الحرب الباردة بكل مفاهيمها التي هيمنت على التحليل السياسي لما يقرب من نصف قرن، ولما كان مفهوم الاستراتيجية أكثر المفاهيم التصاقاً بالحرب الباردة؛ كان من الطبيعي أن ينفتح المجال واسعاً بين الساسة والمعلقين للتساؤلات حول مستقبل الاستراتيجية. لكن ووفقاً لتقليد التفكير الاستراتيجي الذي ازدهر خلال حقبة الحرب الباردة يصبح من الصعب مجرد التفكير في مستقبل الاستراتيجية على أي نحو. وتبعاً لهذا التقليد أيضاً نحن مدينون لتيار الواقعية الجديدة في نظرية العلاقات الدولية الذي علمنا أنه لا معنى حقيقياً للحديث عن مستقبل الاستراتيجية، ذلك بأن الاستراتيجية، شأنها في ذلك شأن العلاقات الدولية بعامة، تمثل عالماً من المفاهيم والمبادئ الخالدة. إن التغيير قد يطال مؤسسات معينة أو توزيع القوى أو التكنولوجيا، غير أن الاستراتيجية طابعها هو الخلود، حيث يظل راسخاً جوهر الحقائق الاستراتيجية التي قدمها كل من

ثيوسيديدس Thucydides، وصن تزو Sun Tzu، و كلاوزفيتز Clausewitz، وفريدريك الأكبر Frederick the Great. فهذه المبادئ لفن الحكم ليست قابلة بطبيعتها للتغير. إنها تعبر عن طبيعة وجوهر العلاقات الدولية وبالتالي جوهر وطبيعة الاستراتيجية ذاتها (Williams, 1993, P. 103)

(3) **في إطار الرد على انتقاداته العنيفة يرى البعض أن الخطأ الكبير لشرودر هو الخلط بين النظرية الواقعية الجديدة ونظرية والتز في العلاقات الدولية.** وهو الخطأ الذي أدى به إلى الوقوع في خطأين هما: أولاً أنه لم يميز بين الانتقادات التي يمكن أن توجه إلى مدخل التحليل الواقعي بعامة، ونظيرتها التي يمكن أن تطال نظرية والتز في العلاقات الدولية على وجه الخصوص، إنه يبدو كما لو كان لا يدرك أن الواقعية الجديدة ليست مجرد نظرية وإنما هي اتجاه تحليلي أو نموذج فكري شامل. وثانياً أن شرودر حين شوه الواقعية باعتبارها مطابقة لنظرية والتز قد تجاهل الأدبيات والإسهامات الأخرى الكثيرة التي قدمها باقي الواقعيين كمدرسة تحول القوة Power Transition School على سبيل المثال. كذلك فمن الافتراضات التي تستند إليها الواقعية الجديدة أن الدولة تتفاعل في بيئة فوضوية وفي ظل عدم وجود حماية لها من قبل سلطة عليا، وهو افتراض ليس قاصراً على الواقعية وإنما ترتبط به كذلك مداخل تحليلية أخرى. وهناك افتراضات أخرى تقوم عليها الواقعية منها أن الدول معنية بذاتها وتعمل وفق مبدأ مساعدة الذات، بمعنى أن الدولة يتعين أن تسعى إلى الحفاظ على أمنها ورفاهيتها دون الاعتماد على الآخرين في تأمين هذه المصالح الحيوية، كما يعني هذا المبدأ أن كل دولة ستضع أمنها ورفاهيتها فوق كل اعتبار وقبل رفاهية وأمن الآخرين. وهذه هي قواعد ومبادئ السلوك التي يفرضها النسق، حيث تهديد البقاء هو أبرز التحديات التي يفرزها هذا النسق. كذلك فإن نماذج الواقعية الجديدة تعتبر أن الدولة هي اللاعب الرئيسي في السياسة الدولية، وأن كل دولة تتبنى السياسات التي تتوقع أن تحقق لها من المكاسب ما يفوق ما قد تسببه من خسائر، كما أن الدول تزن الخيارات وتتخذ القرارات استناداً إلى تقييمها لظروف البيئة الدولية وأوضاعها الاستراتيجية الذاتية. وبرغم أن شرودر حاول دحض هذه الفروض من خلال دراسته للتاريخ (وتحديداً أزمة الرايخ الألماني 1785، وحقبة مواجهة فرنسا الثورية بما فيها الحروب النابليونية 1793: 1813، وفترة ما بين الحربين العالميتين، وحقبة النصف الثاني من القرن العشرين)، راح الواقعيون يفندون دراسة شرودر ليؤكدوا أن الأحداث

التاريخية خلال تلك الحقب جرت وفق افتراضات الواقعية الجديدة ولم تكن، كما يزعم شرودر، مخالفة لها (Elman.et al., 1995, pp. 184- 187).

(4) في إطار الرد على الانتقادات النارية التي قدمها فاسكيز، ومن خلال مقالته الشهيرة المعنونة: القوة التقدمية للواقعية The Progressive Power of Realism؛ اعتبر ستيفن والت Stephen Walt أن تقييم جون فاسكيز John Vasquez للنظرية الواقعية يمثل تجنياً على أفضل نظرية في العلاقات الدولية، حيث ينطوي هذا التقييم على ثلاثة عيوب خطيرة أولها اعتماده على نموذج إيمري لاكاتوس Imre Lakatos (1970) للتقدم العلمي وهو النموذج الذي تم رفضه إلى حد كبير من قبل المؤرخين وفلاسفة العلم المعاصرين. أما العيب الثاني الذي يؤخذ على فاسكيز فهو تعمده التقليل من شأن برنامج البحوث الواقعية من حيث الحجم والانتشار، كما يقع فاسكيز في خطأ واضح إذ يعتبر الخلافات الفكرية بين الواقعيين دليلاً على انحطاط النظرية. وأخيراً فإنه يغفل التطور التدريجي للنظرية الواقعية المعاصرة، لأنه إلى حد كبير لم يطلع على كافة الأدبيات التي قدمها الواقعيون، كما أنه لا يدرك أن الخلافات داخل وعبر برنامج بحثي تنافسي تعد أمراً حيوياً للتقدم ويتعين أن يكون مرحباً بها، غير أن محاولة فاسكيز، كما يشير والت، تأسست على النقد بهدف مجرد نزع الشرعية عن توجه بحثي معين. وبعبارة أخرى فإن هدفه الرئيسي هو تشويه النظرية الواقعية ونزع الشرعية عنها كتوجه في دراسة السياسة الدولية، وتثبيط جهود الباحثين المتواصلة في مجال البحوث الواقعية، والتقليل من فرصهم في الحصول على التمويل اللازم أو النشر في المجلات العلمية البارزة (Walt, 1997, p. 931). ويمكن إيجاز **أبرز ما ورد في مقال والت شديد الأهمية** فيما يلي (Walt, 1997, p. 932-933):

(أ) يظن فاسكيز أن الواقعية مجرد برنامج بحثي نمطي يتمحور تماماً حول أفكار كينيث والتز، وهذه النظرة تنتهي به إلى اعتبار أي خلاف كبير بين الواقعيين، ولاسيما أي خروج عن فكر والتز، دلالة على انحطاط النظرية، ومن ثم يستند إلى هذا المأخذ لتشويه النموذج الفكري الذي تشكله الواقعية بأكمله؛ في الوقت الذي يعتبر الواقعيون مثل هذا الخلاف علامة صحة، وعامل تجديد للنموذج المعرفي الذي يمثلونه. إن الواقعية، التي لا يفهمها فاسكيز بشكل دقيق، هي في حقيقتها برنامج بحثي واسع النطاق يشتمل على جملة من النظريات التحتية المتنافسة. وككل أعضاء البرامج البحثية الناجحة

ينطلق الواقعيون من جملة مبادئ أساسية يتمثل أبرزها في اعتبار الدولة الفاعل المحوري في السياسة الدولية، والتأكيد على فوضوية النسق الدولي، وكون القوة هي محور السياسة الدولية. كما يختلف الواقعيون، من ناحية أخرى، حول بعض الأفكار الأساسية، فمثلاً هانز مورجنثاو (1946) يفترض أن المنافسة بين الدول (الصراع الدولي) تنشأ عن إحدى خصائص الطبيعة البشرية التي يتمثلها في شهوة الإنسان إلى القوة، في حين يتجاهل كينيث والتز (1979) الطبيعة البشرية ويفترض أن الصراع الدولي ينشأ عن رغبة الدول في البقاء. ويرى الواقعيون الهجوميون Offensive Realists من أمثال ميرشايمر Mearsheimer (1994-1995) أن الدول تسعى إلى تحقيق أقصى مستوى من الأمن عن طريق مضاعفة قوتها النسبية، في حين أن الواقعيين الدفاعيين Defensive Realists حال جاك سنايدر Jack Snyder (1991) أو تشارلز جلاسر Charles Glaser (1994-1995)؛ يرون أن القوى العظمى تكون بصفة عامة أكثر أمناً حينما تتغاضى عن تعظيم قوتها وتعمل من أجل الحفاظ على الوضع الراهن the status quo. ويختلف الواقعيون كذلك حول الأهمية النسبية لتأثير العوامل الداخلية في مقابل تلك المتعلقة بالنسق الدولي، وأيضاً فيما يتصل بمستوى الاستقرار النسبي القائم في ظل القطبية الثنائية إذا ما قورن بنظيره في ظل التعددية القطبية، إلى جانب تباين مواقف الواقعيين بصدد تأثير الجوانب الشخصية في تشكيل قرارات قادة الدول. **وعليه فإن الواقعية أبعد ما تكون عن مجرد إطار فكري ضيق، وإنما هي كيان واسع يشتمل على مجموعة كبيرة ومتنوعة من الأفكار، حيث يتفق أنصارها حول بعض الأفكار الهامة، ويختلفون حول العديد من الأفكار الأخرى.**

(ب) **إن الاختلاف بين أعضاء أي نموذج فكري هو أمر طبيعي وصحي**، ولنا أن نلاحظ ذلك في مختلف مجالات المعرفة، فهناك مثلاً الاختلافات الواسعة بين الباحثين في إطار المدرسة الكينزية الجديدة في الاقتصاد، والداروينية في إطار البيولوجيا الاجتماعية، والسكارينية Skinnerian في علم النفس، وكذلك الحال في إطار الواقعية السياسية. إن ثمة نظريات عديدة في إطار النموذج الواقعي وهي ليست بالضرورة على نفس المستوى من الصلاحية أو القيمة العلمية، **ثم إن فشل إحدى النظريات الواقعية لا يعني الحكم على كل النموذج الواقعي بالفشل لاسيما وأن الواقعية تعالج طائفة واسعة من الظواهر الدولية**، غير أن فاسكيز راح يركز انتقاداته على عدد محدود من الكتاب الواقعيين بغرض

دحض النموذج الواقعي بأكمله، لكنه بهذه الطريقة لا يمكنه أن يقلل من شأن هذا التوجه البحثي الأوسع أو النظريات المختلفة التي يتضمنها.

(ج) اعتبر فاسكيز أن الاختلاف بين نظريتي عن توازن التهديد balance–of–threat ونظرية والتز عن توازن القوى balance–of–power؛ يمثل تناقضاً فكرياً صارخاً بين الواقعيين، وله عواقب مدمرة بالنسبة للنموذج الواقعي قاطبة تستوجب التخلي عنه كإطار لتفسير السياسة الدولية، وذلك، كما يرى فاسكيز، نظراً لكون مفهوم القوة الذي ارتبط به والتز مختلفاً عن مفهوم التهديد الذي أكدت عليه أنا. غير أنه سرعان ما ناقض نفسه واعتبر أن نظرية توازن التهديد ليست إلا إعادة تغليف لنظرية والتز (توازن القوى). وللرد عليه أقول أولاً أن مفهومي "القوة" و "التهديد" ليسا منفصلين، ذلك بأن نظرية توازن التهديد تتضمن بوضوح مفهوم القوة وإدماجه في المفهوم العام للتهديد إلى جانب عوامل أخرى مثل تأثير الجوار الجغرافي والنوايا العدوانية للدول، والقدرات الهجومية الخاصة لها. فنظرية توازن القوى تؤكد على أن الدول ستتحالف ضد الدولة الأقوى، في حين تقوم نظرية توازن التهديد على أن الدول ستميل إلى التحالف في مواجهة الدولة الأكثر تهديداً. وبالتالي فإن بمقدور هذه النظرية الأخيرة أن تفسر ليس فقط لماذا قد تتحالف الدولة في مواجهة القوة الأكبر (إذا كانت قوتها ستجعلها الأكثر تهديداً)، ولكنها ستقدم التفسير كذلك للتساؤل الآخر: لماذا قد تتحالف الدولة في مواجهة دولة أخرى ليست بالضرورة الأقوى ولكن ينظر إليها باعتبارها الأكثر تهديداً استناداً إلى عوامل أخرى حال قربها الجغرافي، أو نواياها العدوانية، أو امتلاكها لإمكانات قوة خاصة تيسر لها الهجوم على غيرها. وبناءً على ذلك فإن النظريتين ليستا متماثلتين، كما يزعم فاسكيز، وإن كانتا تتفقان في بعض العناصر.

(د) ويضيف والت: لقد قدمت نظريتي في عام 1987 في ثنايا كتابي الذي تناول بالتفسير السلوك التحالفي لدول الشرق الأوسط، وأوضحت في الفصل الأخير أن هذه النظرية تصلح أيضاً لتفسير اختلال توزيع القوة بين التحالفات الأمريكية ونظيرتها السوفيتية خلال حقبة الحرب الباردة. وفي مقالة أخرى (1988) – لم يشر إليها فاسكيز– استخدمت ذات النظرية في تفسير السلوك التحالفي لأربع دول في غرب آسيا، وفي مقالة ثالثة – لم يشر إليها فاسكيز أيضاً– أوضحت كيف يمكن لنظرية توازن التهديد أن تقدم التفسير لآليات التحالف في أوربا خلال عقد الثلاثينيات وهو العقد التي يمثل بحق فترة نموذجية لاختبار النظرية. كذلك فإن علماء آخرين حال جارنم Garnham (1991) و

ماستنديو Mastanduno (1997) استخدموا نظرية توازن التهديد في تفسير تشكيل تحالف حرب الخليج 1990-1991، ولتحليل الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة خلال حقبة ما بعد الحرب الباردة. وارتباطاً بكل ما تقدم، كما يضيف والت، يسقط زعم فاسكيز وتنهار حجته الزائفة إذ ادعى أن نظرية توازن التهديد تفتقر إلى محتوى تجريبي يعتد به.

(5) **يرى البعض أنه على الرغم من أوجه القصور التي تنطوي عليها الواقعية؛ لايزال أناس عديدون يفكرون في أمور السياسة الدولية بذات الطريقة التي أسسها الواقعيون، ولاسيما في أوقات التوتر الدولي.** والمثال الحديث على ذلك يمكن العثور عليه في التعليقات التي صدرت عن المستشار السابق في إدارة بوش مايكل جيرسون Michael Gerson (2006) في إطار الرد عن تساؤل يتعلق بالكيفية التي يتعين أن تتعامل بها الولايات المتحدة مع طموحات إيران النووية. حيث انطلق جيرسون من افتراض للواقعيين قوامه أن "السلام ليس هو الحال الطبيعي "" peace is not a natural state"، حيث دعا إلى رد فعل صارم يتأسس على أن يضع الأمريكيون نصب عينيهم منع الانتشار النووي في منطقة الشرق الأوسط. إذ يجب، على حد قوله، أن يكون هناك في العالم من لديه القدرة على رسم الخطوط الفاصلة؛ من يقول هذا كثير ولن أسمح بما هو أكثر. إن السلام لا يمكن أن يتحقق من خلال سياسة خارجية خجولة تسمح للتهديدات الخطيرة أن تطل برأسها. إن الذين يهددون الآخرين يتعين أن يدفعوا الثمن وإلا سيعم العدوان العالم(Kegley& Blanton, 2009-2010, p. 32) .

(6) **في إطار تجديد الواقعية لجلدها يقول ستيفن والت:** " قادت نهاية الحرب الباردة بعض الكتاب إلى القول بأن مآل الواقعية صار إلى المزبلة الأكاديمية، غير أن الأحداث أثبتت أن القول بزوال الواقعية أمر مبالغ فيه، حيث **شرع الواقعيون في تجديد نظريتهم واقتحام عوالم تنظيرية أخرى**" (Walt, 1998, P. 35). وقد تمثلت المساهمة الحديثة للواقعيين الجدد، كما يقول والت، في الاهتمام بمشكلة المكاسب النسبية والمطلقة، في إطار الرد على دعاة المؤسساتية من أن المؤسسات الدولية ستمنح الدول مكاسب (مطلقة) أكبر على المدى الطويل. حيث ذهب واقعيون مثل جوزيف جريكو Joseph Grieco وستيفن كراسنر Stephen Krasner إلى القول بأن الفوضى ستدفع الدول إلى القلق بشأن المكاسب المطلقة الناتجة عن التعاون والكيفية التي سيتم بها توزيع هذه المكاسب بين الشركاء. إن من المنطقي والواضح، حسبهما، أنه إذا حصدت دولة ما مكاسب أكبر من شريكاتها فإنها سوف

تصبح تدريجياً أقوى وستصير شريكاتها في نهاية المطاف أكثر عرضة للخطر" (Walt, 1998, P. 35). كذلك فقد سارع الواقعيون إلى استكشاف مجموعة متنوعة من القضايا الجديدة. فباري بوسن Barry Posen مثلاً قدم تفسيراً واقعياً للصراع العرقي، موضحاً أن تفكك الدول متنوعة العرقيات يمكن أن يخلف صراعاً بين جماعات عرقية في بيئة فوضوية،على نحو يهيئ لاستخدام كل جماعة لقوتها الذاتية من أجل تحسين موقعها النسبي، والتورط في سياسات بالغة الخطورة حال التطهير العرقي مثلاً، وهذا ما حدث بالفعل على أثر تفكك يوغسلافيا السابقة "(Walt, 1998, P. 35).

وفي سياق آخر حذر الواقعيون من أن حلف النيتو، في ظل غياب عدو واضح، سيواجه على الأرجح ضغوطاً متزايدة قد تدفعه إلى توسيع تواجده شرقاً على نحو يعرض علاقاته مع روسيا للخطر(Walt, 1998, P. 35) . ونشير في هذا الصدد إلى مقال جون ميرشايمر المنشور بالنيويورك تايمز الدولية في 14 مارس 2014 بعنوان الحصول على أوكرانيا خطأ Getting Ukraine Wrong، والذي اعتبر من خلاله أن الرئيس الأمريكي باراك أوباما قد ارتكب خطأً فادحاً باتخاذه موقفاً متشدداً من روسيا وفرض العقوبات عليها ودعم الحكومة الأوكرانية الجديدة. مؤكداً أن الموقف الصحيح هو ترك أوكرانيا كمنطقة عازلة بين حلف النيتو وروسيا، تلك الدولة التي يتعين الاحتفاظ بعلاقات جيدة معها لأن الولايات المتحدة تحتاج مساعدة موسكو للتعامل مع إيران وسوريا وأفغانستان، كما قد تحتاجها في نهاية المطاف للتعامل مع الصين ذلك المنافس الحقيقي المحتمل للولايات المتحدة (Mearsheimer, 2014).

على صعيد آخر فإن ثمة علماء مثل مايكل ماستندينو Michael Mastanduno ممن يؤكدون على أن السياسة الخارجية الأمريكية لاتزال تتماشى بوجه عام مع المبادئ الواقعية، حيث إنها قائمة على تكريس الهيمنة الأمريكية لاسيما فيما يتصل بتشكيل النظام العالمي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة على نحو يضع المصالح الأمريكية في المقام الأول (Walt, 1998, P. 35).

(7) في إطار دفاعه المستميت عن النموذج الواقعي يقول رائد الواقعية الهجومية جون ميرشايمر: شاعت بين العلماء والخبراء، خلال عقد التسعينيات، مقولات من قبيل أن العالم يتجه بوتيرة متسارعة نحو أن يصبح أكثر سلاماً وأن الواقعية قد ماتت. كما أن السياسة الدولية قد تغيرت مع نهاية الحرب الباردة، وأن العولمة الاقتصادية سوف تؤدي إلى زيادة التلاحم بين الدول القومية؛ حتى أن البعض

اعتبر زوال الدولة القومية أمراً وشيكاً. وأكد آخرون أن آمال بعض النخب الغربية في سياسة دولية قوامها التعاون والمساعدة المتبادلة بين الدول في طريقها للتحقق وأن عولمة المعرفة ستيسر من انتشار هذا التوجه الجديد. وزعم عديدون أن الديمقراطية باتت تنتشر في سائر أرجاء البسيطة وأن النظم الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض، وأننا قد بلغنا نهاية التاريخ. وادعى آخرون أن المؤسسات الدولية أخيراً قد أضحت لديها القدرة على أن تجعل القوى الكبرى تتصرف وفقاً لسيادة القانون وليس حسبما تمليه الواقعية. **غير أن كل الطموحات التفاؤلية تلاشت؛ إن لم تكن قد اختفت كلية في أعقاب أحداث 11 سبتمبر، وعادت الواقعية أكثر قوة على نحو مذهل.** ويرتد هذا البعث بصورة جزئية إلى حقيقة أن كل الواقعيين تقريباً عارضوا حرب العراق والتي تحولت إلى كارثة استراتيجية بالنسبة لكل من الولايات المتحدة وبريطانيا. ولكن الأهم من ذلك أنه ليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن العولمة أو المؤسسات الدولية شلت دور الدولة، بل وفي الواقع يبدو **أن مستقبل الدولة هو الازدهار إذ تظل القومية، التي هي سند قيام الدولة، أيديولوجية سياسية قوية.** وحتى في أوربا الغربية، حيث التكامل الاقتصادي غير المسبوق، لاتزال الدولة باقية وقوية. **وعلاوة على ما تقدم لاتزال القوة العسكرية تمثل عنصراً حاسماً في السياسة العالمية، إذ نجد أن الولايات المتحدة وبريطانيا، واللتان تمثلان اثنتين من الديمقراطيات الكبرى في العالم، قد خاضتا معاً خمسة حروب منذ نهاية الحرب الباردة عام 1989.** كما أن كلاً من إيران وكوريا الشمالية لاتزال تذكرنا بأن الانتشار النووي ما فتئ يمثل مشكلة كبرى، وأنه ليس من الصعب تصور احتمال كاندلاع حرب بين الهند وباكستان تلجأ كلتاهما خلاله إلى استخدام السلاح النووي في نهاية المطاف. كذلك فمن الممكن وربما من المرجح أن تتورط الولايات المتحدة والصين في حرب بخصوص تايوان أو حتى كوريا الشمالية. كما أنه في ظل صعود الصين؛ حتى المتفائلون يعترفون بأن هناك احتمالاً بوقوع اضطرابات خطيرة إذا تم التعامل بعنف مع هذا التحول العميق في القوة العالمية الذي يمثله هذا الصعود (Mearsheimer, 2013, p. 86)

(8) **لا يفوتنا، أخيراً، أن نشير في سياق التواجد القوي والفعال للواقعيين في تحليل السياسة الدولية إلى المقالة الهامة لجون ميرشايمر وستيفن والت والمعنونة: اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy** والتي تم نشرها عام 2006 ثم عام2007، وأحدثت ضجة هائلة في الأوساط السياسية والصحفية والأكاديمية وتمت ترجمتها إلى

العديد من اللغات، كما رفضت بعض دور النشر طباعتها تحت وطأة ضغوط اللوبي الإسرائيلي. وتعد هذه المقالة بحق بمثابة ثورة في التفكير الاستراتيجي الأمريكي برمته بقدر ما أحدثته من صدمة هائلة في أوساط مناصري إسرائيل على كثرتهم في المجتمع الأمريكي وغيره من المجتمعات الغربية. حيث انتقد ميرشايمر ووالت بعنف الدور المهيمن للوبي الإسرائيلي على صانع القرار الأمريكي معتبرين أن هذا الأمر من شأنه أن هدد الأمن القومي الأمريكي وتسبب في عداوات عديدة للولايات المتحدة لاسيما في دول العالم الإسلامي. كما انتقد العالمان الواقعيان إساءة استخدام تهمة معاداة السامية داخل الولايات المتحدة واعتبراها نوعاً من الإرهاب الفكري لأصحاب الرأي الآخر غير المؤيد لسياسات إسرائيل. كذلك فقد طالب ميرشايمر ووالت الإدارة الأمريكية بضغوط حقيقية على إسرائيل بهدف فرض تسوية سلمية مرضية للقضية الفلسطينية (Mearsheime, 2007) .

الخاتمة

استهدف هذا البحث التعريف بالنموذج الفكري الواقعي في تحليل السياسة الدولية، وأبرز النظريات التي يتضمنها هذا النموذج، وأهم التطورات الفكرية التي لحقت به خلال العقود الستة الماضية، وأظهر التحديات والانتقادات التي جابهته، والاستجابات الفكرية والردود المفنِدة التي قدمها الواقعيون في إطار التصدي لتلك التحديات والانتقادات التي وُجهت لنموذجهم، ومن ثم الوقوف على مدى نجاح النموذج الواقعي في الاحتفاظ بمكانته المتقدمة بين نظريات تحليل السياسة الدولية. وارتباطاً بما تقدم فقد ضمنّا بحثنا أربعة مباحث على النحو المتقدم؛ حيث عرفنا في ثنايا المبحث الأول بالنظرية الواقعية الكلاسيكية، ثم عرضنا في المبحث الثاني للواقعية الجديدة أو البنيوية، ومن ثم أفردنا المبحث الثالث للتعريف بأبرز الاتجاهات التنظيرية المستحدثة في الواقعية البنيوية، قبل أن نعرض في المبحث الرابع لأظهر التحديات والانتقادات التي جابهت النموذج الواقعي عبر تاريخه، وكذا أهم الجهود البحثية التي قدمها الواقعيون دفاعاً عن نموذجهم. ويمكن إيجاز أبرز النتائج التي خلصنا إليها من خلال هذا البحث فيما يلي:

- ظهرت النظرية الواقعية المعاصرة غداة الحرب العالمية الثانية ارتباطاً ببداية حقبة الحرب الباردة، حيث كانت بمثابة الثورة على النموذج المثالي الليبرالي الذي كان يهيمن على تحليل السياسة الدولية خلال حقبة ما بين الحربين العالميتين. غير أن تاريخ الفكر السياسي عبر مراحله المختلفة

عرف العديد من المفكرين الواقعيين حال ثيوسيديوس الإغريقي في زمن الحضارة اليونانية القديمة، ومكيافيللي الإيطالي في عصر النهضة، وهوبز الإنجليزي في القرن السابع عشر، وغيرهم.

- على الرغم من تعدد رواد النظرية الواقعية المعاصرة من منظرين ومؤرخين وصحفيين ولاهوتيين؛ إلا أنها ترتبط على نطاق واسع باسم هانز مورجنثاو كمؤسس لها وتحديداً في ثنايا كتابه الشهير " السياسة بين الأمم" الصادر عام 1948. ويطلق على النسخة الأولى من النظرية الواقعية (واقعية مورجنثاو) الواقعية الكلاسيكية.
- شايع الفكر الواقعي في تحليل عالم السياسة مفكرون علمانيون حال مورجنثاو ومكيافيللي، كما اعتنقه لاهوتيون مثل المفكر التاريخي القديس أوغستين، والأمريكي المعاصر رينولد نيبور.
- تتمثل دعامتا التحليل الرئيسيتان لدى الواقعيين عموماً في القوة والمصلحة القومية، باعتبار أن العلاقات الدولية هي علاقات قوى تحركها مصالحها القومية، كما أن صلب السياسة الدولية هو الصراع من أجل القوة. وتعتبر الواقعية الكلاسيكية أن طبيعة السياسة الدولية بعامة هي انعكاس للطبيعة البشرية التي هي أنانية وصراعية بالأساس.
- شهدت النظرية الواقعية تطورات عديدة تتابعت عبر تاريخها تمثل أبرزها في ظهور الواقعية البنيوية أو الواقعية الجديدة على يد كينيث والتز في ثنايا كتابه الشهير نظرية السياسة الدولية الصادر عام 1979.
- تخلت الواقعية الجديدة عن فرضية تأثير الطبيعة البشرية في السياسة الدولية، واعتبرت أن الطبيعة الفوضوية للبيئة الدولية هي انعكاس لطبيعة بنية النسق الدولي.
- ولدت من رحم الواقعية الجديدة نظريات عديدة يأتي في مقدمتها الواقعية الدفاعية والواقعية الهجومية، وهما النظريتان اللتان وإن اتفقتا حول المبادئ الرئيسية للواقعية إلا أنهما اختلفتا حول العديد من المسائل البارزة حال مستوى القوة الذي يتعين على الدول بلوغه، وكذا مدى جدوى السياسات التوسعية. وعلى حين يعتبر والتز رائداً للواقعية الدفاعية؛ يمثل جون ميرشايمر أبرز أعلام الواقعية الهجومية.
- إلى جانب الواقعيتين الهجومية والدفاعية ظهرت صور أخرى للواقعية حال واقعية جيلبين، والواقعية الكلاسيكية الجديدة، ونظرية الدفاع الهجومي، وعليه يمكن القول إن الواقعية لا تمثل

مجرد نظرية واحدة وإنما هي نموذج تحليلي Paradigm أعم ينطوي على العديد من النظريات التحتية.

- تمثل أبرز التحديات التنظيرية التي جابهت النظرية الواقعية في النظريات الليبرالية التي شكلت الغريم التقليدي للواقعيين، ومن ثم النظرية البنائية الاجتماعية التي بزغ نجمها في تحليل السياسة الدولية مع نهاية مرحلة الحرب الباردة.

- تعرض النموذج الواقعي لكم هائل من الانتقادات صدر أغلبها عن مشايعي النموذج الليبرالي، وقد تمحورت هذه الانتقادات حول مسائل عديدة أبرزها؛ وصم الواقعية باللاأخلاقية، والقول بغموض وضبابية مفاهيمها الأساسية كالقوة والمصلحة بل والتشكيك في وجود ميزان القوة من الأساس، كما قلل منتقدون عديدون من شأن النظرية الواقعية وقدرتها على تفسير السياسة الدولية لاسيما فيما يتصل بمعالجة التطورات المتلاحقة في عالم السياسة الدولية وخصوصاً غداة انتهاء الحرب الباردة، مع التأكيد الدائم على فشل الواقعيين في توقع التغييرات الدراماتيكية التي شهدها العالم منذ بداية التسعينيات وعلى رأسها الحدث الجلل المتمثل في زوال الاتحاد السوفييتي من الخارطة العالمية. وقد وصل الشطط ببعض منتقدي الواقعية حد الدعوة إلى نبذها بل وإلقاء تراثها في المزبلة الأكاديمية.

- لم يقف الواقعيون، بطبيعة الحال، مكتوفي الأيدي إزاء كل سهام النقد هذه التي وجهت إلى نظريتهم وعمدت إلى التقليل من قيمتها كنظرية مفسرة للسياسة الدولية لاسيما في ظل انتهاء الحرب الباردة. وكان من أبرز من تصدوا لهذه الانتقادات اثنان من أعمدة الفكر الواقعي المعاصر هما جون ميرشايمر وستيفن والت. كما يلاحظ أن الدفاع عن النظرية الواقعية لم يقتصر على المنتمين إليها صراحة وإنما صدر كذلك عن محللين محايدين. كذلك فإن أبرز دفوع الواقعيين عن نظريتهم صدرت في صورة مقالات تفنيدية لمقالات غلاة غرمائهم الليبراليين، حال فاسكيز وشرودر، الذين سخروا جانباً لا يستهان به من كتاباتهم للحط من شأن النظرية الواقعية وصلت حد اعتبارها غير صالحة من الأساس لتفسير السياسة الدولية. وبناءً عليه فقد دارت حرب ورقية شعواء أريق فيها الحبر الكثير بين الواقعيين ومنتقدي نظريتهم لاسيما من غرمائهم التقليديين أشياع النموذج الليبرالي، إنها الحرب التي بدأت مع ظهور الواقعية الكلاسيكية ولم تنته حتى ساعته ولا تبدو لها أية نهاية في الأفق.

وغاية القول ومهما يكن من أمر كل الانتقادات التي وجهت للواقعية أو حتى الدفوع التي قدمت ذباً عنها فإن التحليلات المؤَسسة على مفاهيم القوة والمصلحة القومية وتوازن القوى؛ تظل هي المهيمنة في معالجة السياسة الدولية، وهي المفاهيم التي لا يتصور محوها بأي حال من أدبيات العلاقات الدولية.

قائمة المراجع

- مقلد، إسماعيل صبري (1987)، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، الكويت، الطبعة الخامسة، منشورات ذات السلاسل.
- Devlen, Balkan and Ozdamar ,Ozgur, “Neoclassical Realism and Foreign Policy Crises,” in Annette Freyberg-Inan , Ewan Harrison, and Patrick James, eds. (2009), **Rethinking Realism in International Relations: Between Tradition and Innovation**, Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press.
- Donnelly, Jack. (2000), Realism and International Relations, Cambridge University Press.
- Elman.et al. (summer, 1995) "History vs. Neo-realism: A Second Look", International Security, Vol. 20, No. 1, 182- 195.
- Holsti, Ole R., Theories of International Relations, available at:
- http://people.duke.edu/~pfeaver/holsti.pdf
- James, Patrick. (Apr., 1993), "Neorealism as a Research Enterprise: Toward Elaborated Structural Realism", International Political Science Review / Revue internationale de science politique, Vol.14, No. 2, 123-148.
- Kegley, Charles W.& Blanton, Shannon L. (2009-2010) , World Politics: Trends and Transformations, Twelfth Edition, Update, Wadsworth Cengage Learning.
- Lasan, Nicoleta. (December 2012), International Relations Theories and Security, The Public Administration and Social Policies Review IV, No. 2(9), 39-48.
- Mearsheimer, John J. and Walt, Stephen M. (2007), The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy, New York: Farrar, Straus and Giroux.
- Mearsheimer, John J. (June 2009), "Reckless States and Realism", International Relations, vol. 23, No. 2,pp. 241-256.
- Mearsheimer, John J. ,"Introduction," in George F. Kennan (2012), American Diplomacy, expanded ed.Chicago: University of Chicago Press, available online at: http://mearsheimer.uchicago.edu/pdfs/Kennan.pdf
- Mearsheimer, John, "Structural Realism", in Tim Dunne, Milja Kurki, and Steve Smith, eds. (2013), International Relations Theories: Discipline and Diversity, 3rd Edition, Oxford: Oxford University Press.

- Mearsheimer, John J. , Getting Ukraine Wrong, available at:
- http://www.nytimes.com/2014/03/14/opinion/getting-ukraine-wrong.html?_r=0
- Rose, Gideon. (Oct., 1998), "Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy", World Politics, Vol. 51, No. 1, 144- 172.
- Rossello, Diego. (Spring 2012), "Hobbes and the Wolf-Man: Melancholy and Animality in Modern Sovereignty", New Literary History, Vol. 43, No. 2, 255-279.
- Serban, Ionut. (2013), "Theories and Concepts in International Relations from Idealism to Realism", Revue des Sciences Politiques, (No. 40), 52-58.
- Shimko, Keith L. (Spring, 1992), "Realism, Neorealism, and American Liberalism", The Review of Politics, Vol. 54, No. 2, 281-301.
- Sutch, Peter and Elias, Juanita. (2007), International Relations: the Basics, New York: Routledge).
- Vasquez, John& Colin Elman(edts). (2003), Realism and the Balancing of Power: A New Debate (Upper Saddle River: Prentice-Hall.
- Vasquez, John, "Realism and the Study of Peace and War," in Michael Brecher and Frank Harvey, (eds).(2002), Millennium Reflections on International Studies, Ann Arbor: University of Michigan Press.
- Vasquez, John. (1998), The Power of Power Politics: From Classical Realism to Neotraditionalism , Cambridge: Cambridge University Press.
- Vasquez, John. (December 1997),"The Realist Paradigm and Degenerative versus Progressive Research Programs: An Appraisal of Neotraditional Research on Waltz's Balancing Proposition", American Political Science Review, 91: 899- 912.
- Walt, Stephen M. (Dec., 1997),"The Progressive Power of Realism", The American Political Science Review, Vol. 91, No. 4, 931-935.
- Walt, Stephen M. (Spring, 1998), "International Relations: One World, Many Theories", Foreign Policy, No. 110, Special Edition: Frontiers of Knowledge.
- Williams, Michael C. (Apr., 1993), "Neo-Realism and the Future of Strategy", Review of International Studies, Vol. 19, No. 2, 103-121.
- Wohlforth, William C.(December 2011), "Gilpinian Realism and International Relations", International Rel.ations ,25/4, 499-511.